من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي:

سيرة ذاتية أكاديمية موجزة

تيون إيه فان دايك/ ت: أحمد صديق الواحد

أبين في هذه "السيرة الذاتية الأكاديمية" في إيجاز بعض التطورات التي مرت بها أعمالي الأكاديمية من "نحو النص" في بدايات السبعينيات حتى دراساتي الحالية في "تحليل الخطاب النقدي" وغيره من مجالات البحث، مثل دراسة الأيديولوجيا والمعرفة والسياق.

وينصب التركيز في هذه السيرة الذاتية على الجانب "الأكاديمي". إذ لا أشير في هذا النص إلا إلى القليل جدًا من الأحداث الشخصية، التي قد يفسر بعضها شيئًا من التغيرات التي طرأت على اهتماماتي الأكاديمية، مثل اهتمامي المتزايد بالقضايا العرقية والنقدية بدءًا من الثمانينيات. لكن المقام هنا لا يتسع لسيرة ذاتية "أكثر شخصية" من هذا.

نحو النص

لكي نفهم اهتمامي بنحو النص، لا بد من تذكر أن عشقي الأكاديمي الأول كان هو النظرية الأدبية. فبعد أن حصلت على الدرجة الجامعية الأولى في اللغة الفرنسية وآدابها، مع الاهتمام الخاص بالشعر السيريالي، من الجامعة الحرة (البروتستانتية) بأمستردام، درست النظرية الأدبية بجامعة "سيتي يونيفيرسيتي" بأمستردام. وركزت في هذه الدراسة تركيزًا خاصًا على اللغة الأدبية— كنت أريد أن أعرف: هل يمكن أن نميز الأدب من خلال استخدامه الخاص للغة؟

وتحت تأثير النحو التوليدي—التحويلي لتشومسكي، صيغ هذا السؤال في أواخر الستينيات بالإشارة إلى مجموعة خاصة من القواعد التي يمكنها أن "تولّد" النصوص الأدبية (أي تصفها وصفًا بنيويًا). إلا أن النحو التحويلي التقليدي لم ينشأ على الإطلاق لدراسة بنية النصوص. وهكذا تحول هدفي، وهو تطوير "بويطيقا توليدية"، الذي انعكس في كتبي الأولى التي نشرتها بالهولندية (فان دايك ١٩٧١أ، ١٩٧١ب) والتي ترجم بعضها بعد ذلك إلى

الألمانية والإيطالية (انظر المراجع لمزيد من التفاصيل)، إلى هدف آخر أكثر أهمية، وهو التركيز على "نحو النص التوليدي". وقد أصبح هذا فيما بعد هو موضوع رسالتي للدكتوراه (فان دايك ١٩٧٢).

كان الهدف من نماذج نحو النص تلك هو أن تمكننا من تقديم وصف واضح للبنى (النحوية) للنصوص. وكانت أوضح مهمة من مهام مثل ذلك الوصف هي تفسير علاقات الترابط (الدلالي) بين الجمل، وذلك ضمن جوانب أساسية أخرى للخطاب. ورغم أن نماذج نحو الجملة مطلوب منها أيضًا أن تبين لنا بشكل صريح كيف ترتبط الجمل المركبة ببعضها البعض دلاليًا، فلم تكن لدينا وقتها أية أبحاث جدية يمكن التوسع فيها لتتحول إلى دراسات دلالية خطية (تتابعية) للخطاب.

ولذلك، وتحت تأثير الدراسات الدلالية البنيوية الفرنسية (جريماس)، افترضت أولاً أنه لا بد من تعريف علاقات المعاني بين الجمل بالإشارة إلى تطابق الوحدات المعجمية lexemes أو الوحدات الدلالية semes للكلمات في مثل تلك الجمل. واتضح لي فيما بعد أن هذا الافتراض بعيد تمامًا عن الصواب، رغم أنه ظل شائعًا في الدراسات الدلالية البنيوية الفرنسية لسنين عديدة.

والفكرة هنا هي أن الترابط coherence لا تقرره فقط علاقات المعاني بين الجمل، بل تقرره العلاقات "الإشارية" referential، أي العلاقات بين "الأشياء" التي تدل عليها الجمل داخل النص، كما سنرى فيما بعد.

وكان الأمر الجديد والمثير للاهتمام في تلك النظرية الناشئة لنحو النص هو إدخال مفهوم "البنى الكبرى" macrostructures، وهو مفهوم لم يكن معروفًا من قبل في أي شكل من أشكال نحو الجملة. والفكرة الأساسية في البنى الكبرى هي أن العلاقات داخل النصوص لا تقتصر على العلاقات الضيقة على مستوى البنى الصغرى، وهي العلاقات بين الجمل المتتابعة، بل أنها تمتد لتشمل البنى الكلية التي تعطي لتلك النصوص ترابطها وتنظيمها العامين. وكنت في أعمالي الأولى أصنف هذه البنى الكبرى إلى نوعين مختلفين، وهما البنى العامة المختصة "بالمعنى" والبنى العامة المختصة "بالشكل". ولتجنب الخلط بين هذين النوعين من البنى "العامة"، استحدثت فيما بعد مفهوم "البنية الفوقية" superstructure للإشارة إلى ذلك النوع الأخير من البنى، أي البنى التنظيمية schematic المجردة التي تنظم "الشكل" الكلي أو "الصيغة" الكلية للنص، حسبما نعرفها من نظرية السردية أو نظرية الحِجاج (فان دايك ١٩٨٠).

وينبغي على المرء أن يسأل — بعد أن مر أكثر من ثلاثين عامًا — هل كانت نماذج النحو النصي تلك صائبة أم مخطئة؟ من وجهة نظري الحالية، يمكنني أن أقول أن "المبادئ" الأساسية التي يرتكن إليها نحو النص لا تزال سليمة اليوم، حسبما هو واضح من الكم الهائل من الدراسات التي لا تزال تجرى حتى اليوم في نحو الخطاب بأنواعه، وبعضها غاية في التعقيد. وفي الحقيقة، كما أن نحو الجملة يفسر لنا لماذا لا تشكل الكلمات التي

تتتابع بطريقة اعتباطية جملا نحوية، فإن على نحو النص أن يفسر لنا بطريقة مماثلة لماذا لا تكون الجمل التي تتتابع بطريقة اعتباطية نصًا. على أن الطريقة التي كنا ندرس بها نحو الجمل وقتها كانت في الحقيقة لا تزال شديدة البدائية، وكانت إلى حد بعيد طريقة تأملية تفتقر إلى الدقة، وإلى سلامة التوجيه أحيانًا. لكن ما تبقى منها هو أهمية فكرة الترابط في أي نظرية للخطاب، وكذا الفكرة الواضحة التي مؤداها أن النصوص أيضًا لها تنظيم على مستويات أشمل وأعم من التوصيف.

وجاءت الدراسات التالية — وهي أيضًا في علم النفس — عن الترابط بنوعيه المحلي (الترابط بين الجمل) والعام (الترابط النصي) أكثر تعقيدًا. وهكذا أكدت في كتابي "النص والسياق" (فان دايك ١٩٧٧) أن الترابط بين الجمل ينبغي أن يقوم على العلاقات الإشارية بين "الحقائق في عالم ممكن"، مستخدمًا مفهوم "العوالم الممكنة" الذي كان شائعًا وقتها والذي أخذته من الدراسات الدلالية الشكلية والفلسفية. وكان معنى هذا أن أي قضيتين (ق١ وق٢) متتابعتين تعتبران مترابطتين إذا كانتا تدلان على حقيقتين (ح١ وح٢) مرتبطتين (بطريق الشرطية أو السببية على سبيل المثال) في أحد العوالم الممكنة، أو في أحد النماذج التي تمثل موقفًا في مثل ذلك العالم الممكن. ولا يزال ذلك حتى اليوم هو التعريف الدلالي (الشكلي) القياسي للترابط الخطابي، وإن ظلت الحاجة قائمة لإضافة الأبعاد التداولية والإدراكية إلى مثل ذلك التعريف؛ فمن الواضح أن الخطابات لا تكون مترابطة بصورة مجردة، بل تكون "مترابطة بالنسبة للمشاركين في الخطاب في سياق اتصالي معين". وفي أعمالي اللاحقة مع وولتر كينتش Walter Kintsch عن سيكولوجية معالجة النصوص لم أعرّف هذه العلاقة الإشارية بوصفها حقائق "في أحد العوالم الممكنة"، ولكن بوصفها نماذج "**ذهنية**" (انظر لاحقًا).

ومع ذلك فقد ظهر بعد آخر للترابط بمعناه المحلي الضيق. إذ لا تترابط الجمل (أو معانيها: أي القضايا التي تحتويها تلك الجمل) بسبب العلاقات بين الحقائق التي تدل عليها فحسب، بل بسبب العلاقات بين معانيها نفسها أيضًا. وبعبارة أخرى، كنا نرى أن الترابط ليس "خارجيًا" extensional فقط، بل "تضمينيًا" intensional أيضًا. على أن هذه العلاقة المختصة بالمعنى لم تكن تعرف بالإشارة لمعاني الكلمات المفردة (كما هو الحال في الدراسات الدلالية البنيوية)، وإنما بالإشارة إلى العلاقات بين "القضايا الكاملة". فمثلاً تعد القضيتان ق١ وق٢ مترابطتين تضمينيًا intensionally إذا كانت ق٢ "تعميمًا" أو "تخصيصًا" أو "تفسيرًا" أو "مثالاً" لـ ق١. أي أن هذه المفاهيم تعرف علاقة "وظيفية" بين القضايا المتتابعة: فوظيفة ق٢ هي أن تكون تعميمًا أو تخصيصًا أو تفسيرًا أو مثالاً لـ ق١. وتطور الأعمال الأخيرة في نظرية البنية البلاغية (RST) لمان وتومسون Mann & Thompson هذا النوع من العلاقات الوظيفية بين جمل النصوص، إلا أنهما للأسف يخلطان هذه العلاقات بالعلاقات "الإشارية" بين القضايا، أي القائمة على الروابط (الزمانية والشرطية والسببية) بين "الحقائق" التي تدل عليها القضايا. ومن المهم جدًا أن نفرق بين هذين النوعين من

الترابط، أي الترابط الوظيفي (التضميني، القائم على المعنى) من ناحية والترابط الإشاري (الخارجي، القائم على الإشارة) من ناحية أخرى.

وفي الوقت نفسه كان مفهوم البنية الكبرى يعرَّف على وجه الخصوص بالإشارة إلى القواعد الدلالية الدقيقة نسبيا والخاصة باشتقاق القضايا الكبرى macropropositions من القضايا الصغرى المتتابعة. وهكذا يصبح لدينا تفسيرًا شكليًا لظاهرة "تلخيص" النص المألوفة. وفي سيكولوجية معالجة النصوص، أدت هذه البنى الصغرى فيما بعد دورًا أساسيًا في تفسير الطريقة التي يفهم بها مستعملو اللغة النصوص ويخزنونها ويسترجعونها.

ولذلك فمن الغريب أنه حتى يومنا هذا توجد مداخل لنحو الخطاب لا تطبق إلا على المستوى الخطي للجمل أو القضايا المتتابعة، وتتجاهل البنى الكلية شديدة الأهمية (البنى الكبرى والبنى الفوقية) التي تحدد معنى النصوص وشكلها الإجماليين.

ولعل أحد الأسباب الرئيسية لهذا التجاهل هو أن البنى الكبرى لا تزال أجسامًا غريبة في النظرية النحوية، أي لا تزال بنى تحتاج إلى تفسير مختلف عن بنى معنى الجمل أو العلاقة بين الجمل. والحقيقة أننا لا يمكننا أن نتصور وصفًا للبنى السردية أو الحجاجية أو المحادثية يقوم على قواعد النحو وحدها. وبهذا المعنى فإن اللغويات الحديثة نفسها لم تطور على الإطلاق في اتجاهها السائد نظرية حقيقية لاستعمال اللغة تقوم على الخطاب، ذلك أن النماذج النحوية في اللغويات الحديثة ظلت في جوهرها نماذج نحوية تتابعية أو خاصة بالجمل. وينطبق الأمر نفسه على جزء كبير من اللغويات النفسية واللغويات الاجتماعية، وهذا سبب آخر من الأسباب التي تفسر لنا لماذا أصبح تحليل الخطاب علمًا منفصلاً يتقاطع مع العديد من فروع علم اللغة بدلاً من أن يكون تخصصًا من التخصصات اللغوية. ويكشف لنا هذا التطور أيضًا كيف أن نتائج أحد العلوم (الفرعية) قد تتطلب عقودًا من الزمن قبل أن تدخل إلى علم (فرعي) آخر وتقبل فيه، بل وربما لا تدخل إليه أصلاً لكونها أجساما غريبة "Fremdkörper" في هذا العلم.

سيكولوجية معالجة النصوص

ولأن زملائي اللغويين، حتى في نحو النص، لم يشعروا بالارتياح إزاء المفاهيم الغريبة مثل "البنى الكبرى"، تحولت إلى علم النفس استيحاءً لأفكار جديدة وطلبًا للدعم، وهكذا التقيت وولتر كينتش. وهو عالم نفسي أمريكي من أصل نمساوي، كان قد كتب عام ١٩٧٤ كتابًا اسمه "تمثيل المعنى في الذاكرة"، ذكر فيه صراحة للمرة الأولى في علم النفس أن مادة دراسة علم النفس الإدراكي الخاص بعملية الفهم يجب ألا تظل هي الجمل المنفصلة، بل يجب أن تكون هي النصوص الكاملة. وقد أشار لهذا السبب إلى رسالتي للدكتوراه التي أنهيتها عام ١٩٧٢ عن نحو النص. وسرعان ما حدث التواصل بيننا، وعملنا معًا لأكثر من عشرة أعوام — أثناء كتابتي لكتابي "النص والسياق" Text and Context (فان دايك ١٩٧٧) ومقالات مختلفة عن تداوليات الخطاب (فان دايك ١٩٨١) إضافة إلى عدة كتب

باللغة الهولندية (فان دايك ١٩٧٧أ، ١٩٧٨، "أ" و"ب") — كتبنا خلالها عدة مقالات، وأنتجنا في النهاية كتابًا بعنوان "استراتيجيات فهم الخطاب" كان له فيما بعد أثر هائل على علم نفس الخطاب (فان دايك وكينتش ١٩٨٣).

وكثير من الأفكار الأصلية عن نحو النص، بما فيها مفهوم "البنى الفوقية" المراوغ، وجدت طريقها إلى النظرية الإدراكية لفهم النصوص. غير أنه بينما كانت العمليات والتمثيلات الذهنية الداخلة في المعالجة لا تزال في بادئ الأمر أقرب مما ينبغي إلى بنى نحو النص وقواعده، اكتشفت أنا وكينتش فيما بعد أن الاستعمال الفعلي للغة أكثر مرونة وفي الوقت نفسه أكثر قابلية للخطأ: فالناس يخطئون حينما يتكلمون وحينما يستمعون إلى الخطاب.

وهكذا ظهرت فكرة جديدة مهمة وهي فكرة "الفهم الاستراتيجي"، التي حاولت أن تفسر تفسيرًا واقعيًا ما يقوم به مستعملو اللغة بالفعل حينما يتكلمون أو يحاولون فهم الخطاب. فمثلاً يخصص النحو بنية معينة للجملة أو لمجموعة متتابعة من الجمل التي تمثل معلومات معهودة (given) أي معروفة مسبقًا (بشكل مجرد)، إلا أن مستعملي اللغة الحقيقيين يبدءون (محاولة) تفسير الجملة من كلماتها الأولى حتى قبل أن يكملوا سماع الجملة أو قراءتها. أي أن عملية الفهم عملية تتابعية أو "خطية" وليست "بعدية" post hoc. وهذا الفهم الاستراتيجي على درجة عالية من السرعة والفعالية، ولكنه فهم افتراضي: فهو يمكن أن يؤدي إلى أخطاء، ولكنها أخطاء يمكن تداركها فيما بعد.

وعلى عكس النحو أيضًا، يمكن أن يستغل مستعملو اللغة معلومات من النص ومن السياق في آن واحد، أو أن يعملوا على مستويات نصية متعددة (مثل المستوى الصوتي أو التركيبي أو الدلالي أو التداولي) في آن واحد لكي يفسروا النص. باختصار، إن المعالجة الحقيقية للنصوص تختلف اختلافًا كبيرًا عن تحليل النص الشكلي البنائي.

وينطبق الأمر نفسه على "إنتاج" الخطاب: فقد يبدأ مستعمل اللغة الحديث أو الكتابة دون أن يكون "في ذهنه" فكرة مكتملة عن بناء الجملة أو الفقرات أو التحولات أو الخطابات بأكملها.

إن مستعملي اللغة يمثلون الجمل ومعانيها في ذاكرتهم. وأية نظرية نفسية هي نظرية للمعالجة الذهنية وينبغي أن تأخذ في اعتبارها على سبيل المثال أن "ذاكرتنا العاملة" working memory، أو ذاكرتنا قصيرة الأمد، محدودة السعة، تحتاج إلى تفريغ بصفة منتظمة، وبعد ذلك تخزن المعلومات التي تم تفسيرها في الذاكرة طويلة الأمد. وهكذا قمت أنا وكينتش بالنسبة لكل مستويات الخطاب بوصف الاستراتيجيات الداخلة في تحليلها وتفسيرها وتخزينها في الذاكرة. وبدلاً من وضع شروط أو قواعد للترابط الداخلي أو لاشتقاق البنى الكبرى، صار لدينا استراتيجيات فعالة للتعامل معها داخل أذهان مستعملي اللغة.

ونتيجة عملية الفهم هذه هي "تمثيل النص في الذاكرة الشخصية" أي ذلك الجزء من الذاكرة طويلة الأمد الذي تختزن فيه الخبرات الشخصية للإنسان. وتؤدى فكرة البنية

الكبرى دورًا أساسيًا في هذه العملية وهذا التمثيل: فالبنية الكبرى هي بنية يكونها مستعمل اللغة لكي ينظم تمثيل النص في الذاكرة، ويمكن القول بأن البنى الكبرى في أية نظرية نفسية هي بنى ذاتية: فهي تفسر كيف يفهم مستعمل اللغة أهم ما في النص، أي موضوع النص، وكيف يستطيع تلخيص الخطاب.

وكان لا بد من إدخال عنصر آخر مهم غائب في نحو النص، ألا وهو عنصر "المعرفة". فلكي نفهم نصًا، لا بد من أن نفترض مسبقًا وجود كم كبير من المعارف الثقافية—الاجتماعية المتعلقة "بالعالم" من حولنا. ومن المستحيل تحديد علاقات الترابط بين الجمل، أو بالأحرى تكوين البنى الكبرى، دون هذه المعرفة. وفي الوقت نفسه تقريبًا (عام ١٩٧٧)، نشر شانك وأبيلسون Schank and Abelson كتابهما الشهير عن "السيناريوهات"، scripts، التي فهماها على أنها الطرق التي ينظم بها الناس معارفهم عن الأحداث النمطية، مثل التسوق أو الأكل بالمطاعم. وبعبارة أخرى، علينا لكي نفهم نصًا أن ننشط سيناريو أو أكثر، وأن نستعمل المعلومات المناسبة في بناء تمثيل للنص في الذاكرة الشخصية.

النماذج:

أدخلت أنا وكينتش فكرة أخرى شديدة الأهمية، وهي فكرة "النموذج" (أو "نموذج الموقف"). وهي فكرة قد استخدمها أيضًا (وإن كان بطريقة مختلفة) العالم النفسي جونسون—ليرد في كتابه "النماذج الذهنية" (١٩٨٣). وفحوى هذه الفكرة هي أن مستعملي اللغة لا يقومون فقط بإنشاء تمثيل (دلالي) للنص في الذاكرة الشخصية، بل يقومون أيضًا بتمثيل الحدث أو الموقف الذي يدور حوله النص. وقد أثبتت فكرة النموذج هذه نجاحًا كبيرًا، فقد فسرت أشياء كثيرة كانت حتى ذلك الوقت غامضة أو مهملة.

أولا، بلورت فكرة النموذج "موقع" نظرية الترابط الإشاري: فقد كانت الجمل (أو القضايا التي تعبر عنها تلك الجمل) تعرف بأنها مترابطة بالنسبة إلى نموذج ما. أي أنه إذا كان بمقدور الناس أن يكونوا نموذجًا ممكنًا أو معقولاً لمجموعة من الجمل أو لنص بأكمله، فعندئذ يكون النص مترابط ذاتيًا subjectively. ويحل لنا هذا أيضًا مشكلة الإشارة الخارجية (أي لما هو خارج اللغة) في اللغويات وفي تحليل الخطاب. فالناس لا يشيرون إلى "العالم الحقيقي" أو يتحدثون عنه بقدر ما يشيرون أو يتحدثون عن البناء (أو إعادة البناء) الذاتي (الداخلي) للعالم، أو لموقف في العالم، في إطار نماذجهم الذهنية. وبذلك يصبح لدينا أساس إدراكي وذاتي، وبالتالي أساس أكثر واقعية، لفكرة "الترابط الإشاري"، التي كانت تعرف سابقًا بالإشارة إلى النماذج الشكلية أو العوالم الممكنة.

ثانيًا، يمكن للبنى الكبرى أن تفسر بالإشارة إلى المستوى الأعلى وهو مستوى "البنى الفوقية" للنماذج. فقد لا تكون البنى الكبرى مرئية أو ممثلة بشكل مباشر في الخطاب نفسه لكن معرفة الناس بالموضوعات العامة للخطاب أمر ممثل في نموذجهم الذهني عن الحدث. وبعبارة أخرى، فإن المعلومات الضمنية والاستنتاجات في معالجة الخطاب ممثلة في النماذج

الذهنية، وهو ما يفسر لنا بدقة فكرة "الافتراض المسبق"، أي القضايا الموجودة داخل النموذج والتي لم تذكر صراحة في الخطاب.

ثالثًا، تقدم لنا النماذج أيضًا تفسيرًا مقبولاً لأن الناس حينما يستدعون لذاكرتهم نصًا ما، فإنهم عادة ما يستدعون معه "بالخطأ" معلومات لم تذكر صراحة في النص الأصلي على الإطلاق. ومع ذلك، فلو افترضنا أن الناس خلال عملية الفهم يكونون أيضًا نموذجًا للحدث، وأن قدرًا كبيرًا من المعلومات في مثل ذلك النموذج قد يكون مستقى من معرفة ثقافية اجتماعية أكثر عمومية، فعندئذ يمكننا تفسير تلك الاستدعاءات "الخاطئة" لما لم يرد في النص بالإشارة إلى محتويات النموذج المكون للنص. أي أن ما يتذكره الناس من النص ليس هو معنى النص بقدر ما هو النموذج الذاتي الذي ينشئونه عن الحدث الذي يدور حوله موضوع النص.

ولا يمثل هذا بالطبع أهمية تذكر إذا عرفنا أن معظم القراء لا يهتمون بالمعنى المجرد للنص بقدر ما يهتمون بالمعلومات عن "الواقع". باختصار، فإن فهم نص ما يعني أن الناس يستطيعون إنشاء نموذج ذهني لذلك النص.

رابعًا، يعد النموذج، في "إنتاج" النص، هو نقطة الانطلاق لعملية المعالجة بأكملها — وهي نقطة تفتقر إليها نظريات اللغة وإنتاج الخطاب الأخرى. فالناس يعرفون شيئًا ما عن حدث معين، وهذه المعرفة ممثلة في النموذج الذي يكونونه عن الحدث، وهذا النموذج يستخدم أساسًا لعمليات مثل سرد قصة عن الحدث أو كتابة تقرير إخباري عنه.

خامسًا، تفسر لنا النماذج لماذا لا يكتفي الناس بتمثيل ما "يعرفونه" عن الحدث، بل يتجاوزون ذلك إلى تمثيل "آرائهم" و"عواطفهم" المرتبطة بذلك الحدث. ويفسر لنا ذلك الارتباط بين طرق تمثيل المعتقدات التقييمية في النماذج الذهنية عن الأحداث وبين اختيار الألفاظ وغير ذلك من الجوانب المتعلقة بـ "تقييم" الحدث.

وأخيرًا، تفسر لنا النماذج كيفية ارتباط المعرفة العامة بمعالجة النص: ففي حين أن النماذج شخصية وذاتية ومباشرة (أي لصيقة بالسياق الراهن للفهم)، يمكن اعتبار المعرفة تعميمًا وتجريدًا لتلك النماذج. وعلى هذا يعد "التعلم من خبرة المرء" إعمالاً للنماذج. وبالعكس، تستخدم المعرفة العامة من خلال تطبيق أمثلة منها في نماذج معينة. وقد أثبتت دراسات كثيرة بعد ذلك في مجال علم النفس الإدراكي أن النماذج تؤدي دورًا شديد الأهمية في عملية الفهم والاستدعاء.

وما لم يتناوله كتابي مع كينتش هو أن الناس — إضافة إلى بناء نماذج للأحداث التي يتم الحديث أو الكتابة عنها (أو ما يمكن أن نطلق عليها نماذج "دلالية") — يبنون أيضًا نماذج للحدث الاتصالي الذي يشاركون فيه. وتبرز في هذه "النماذج السياقية" (أو "النماذج التداولية") تمثيلات ذاتية للمتكلم، وللمشاركين الآخرين في الحديث، ولظروف الحدث (زمانه ومكانه)، وللخصائص الاجتماعية، وللعلاقات بين المتكلمين والأهداف والأغراض العامة.

وتشكل النماذج السياقية أيضًا الأساس الذهني للأفعال الكلاميّة speech acts والأساليب والخصائص البلاغية المعتمدة على السياق. أي أن هذه النماذج تتحكم في كيفية اختيار المعلومات من نماذج الحدث والتعبير عنها في النهاية في الخطاب.

وبينما لاقت الفكرة الأولى للنموذج الذهني (للموقف) شيوعًا كبيرًا في علم النفس، فمن المدهش أن فكرة النموذج السياقي التي لا تقل أهمية عن سابقتها لم يكن لها سوى تأثير بسيط حتى الآن في سيكولوجية معالجة الخطاب. وهذا أمر غريب، خاصة وأن فكرة النموذج السياقي تفسر لنا مشكلات كثيرة في نظريات معالجة الخطاب واستعمال اللغة الأكثر واقعية، وبالتحديد تفسر لنا هذه الفكرة كيف يستطيع الناس أن يتكلموا ويكتبوا بكفاءة في المواقف الاتصالية.

فبغير النماذج السياقية، تضع نظريات معالجة الخطاب نماذج لما يفعله المتكلم أو الكاتب على المستوى الفردي، دون أي "مدخلات" اجتماعية تنتج عن الاتصال والتفاعل مع المشاركين الآخرين. وهكذا فبغير النماذج السياقية تفتقر نظريات الخطاب إلى بعد مهم، وهو البعد الاجتماعي والتفاعلي. وأفترض في الحقيقة أن قدرًا كبيرًا مما كنت أطلق عليه أنا وكينتش "نظام التحكم" تنجزه في واقع الأمر النماذج السياقية.

وقد تطورت فكرة "النماذج السياقية" فيما بعد بصورة أكثر تفصيلاً نحو نهاية التسعينيات، حتى اكتملت صورتها في كتابي متعدد التخصصات عن السياق، والذي أقوم بإعداده الآن (٢٠٠٤ — ٢٠٠٥) . وفي هذه النظرية الجديدة للسياق، يتضح لنا أيضًا كيف يتمكن مستعملو اللغة من إنجاز تلك المهمة الأساسية المتمثلة في "أقلمة" خطاباتهم حسب المعلومات المسبقة المفترضة لدى المتلقين، فنظرًا لعدم قدرة مستعملي اللغة على تمثيل كل ما يعرفه المتلقون في مثل تلك النماذج السياقية الإستراتيجية المحدودة نسبيًا، فإنهم في حاجة إلى استراتيجيات بسيطة تتيح لهم أن يستنتجوا ما قد يكون المتلقون على علم مسبق به. ومن الأمور الأساسية في هذه الحالة تعريف "المعرفة" بأنها المعتقدات المشتركة للمجتمع (انظر أدناه).

كان التركيز الأساسي في هذا الاتجاه الإدراكي لدراسة الخطاب على المعالجة الفردية، ولم تلق التمثيلات الإدراكية العامة والمجردة والمشتركة بين أفراد المجتمع (مثل المعرفة) إلا اهتمامًا محدودًا. غير أنني في أعمالي اللاحقة عن الأيديولوجيا (انظر أدناه) افترضت أن النماذج — وبالتالي الخطاب القائم عليها — تشمل أيضًا من بين خصائصها المعتقدات التقييمية، أي "الآراء" في الأحداث الاجتماعية والاتصالية .

وهذه الآراء هي جزئيًا آراء شخصية وجزئيًا آراء قائمة على بنى الآراء المشتركة بين أفراد المجتمع، مثل المواقف والأيديولوجيات. وقد ركزت كثير من أعمالي في الثمانينيات، بما فيها أعمالي عن أشكال التحامل ضد الآخرين، على تلك "الإدراكات الاجتماعية" التي تعتمد عليها معالجة النصوص.

تداوليات الخطاب

على خلاف الكثير من الباحثين فإن لدي مفهومًا ضيقًا نسبيًا عن "التداوليات" pragmatics؛ إذ أفهمها على أنها دراسة الأفعال الكلامية وتتابعات الأفعال الكلامية. فإذا كان علم التراكيب يختص بالشكل، والدراسات الدلالية semantics تختص بالمعنى والإشارة، فإن التداوليات تختص بالفعل. وإذا كان علم التراكيب يقدم قواعد للسلامة الشكلية well-formedness، والدراسات الدلالية تضع شروطًا لتوافر المعنى وللإشارة والترابط، تحدد التداوليات شروط ملاءمة المنطوقات، التي تعرف بأنها أفعال (كلامية). فالتداوليات إذًا ليست هي دراسة "استعمال" اللغة بشكل عام (أو — كما عرفها تشارلز موريس منذ نحو ستين عامًا — دراسة العلاقات بين "العلامات" ومستعمليها). ولو صح ذلك لكانت اللغويات النفسية واللغويات الاجتماعية واللغويات العرقية وتحليل الخطاب جميعها جزءًا من التداوليات، وهذا توسع لا طائل منه في نطاق التداوليات. وينطبق الأمر نفسه على دراسة بعض الاستراتيجيات التفاعلية، مثل استراتيجيات التأدب أو إدارة الانطباع impression management. فأشياء كهذه هي جزء من نظرية التفاعل المحادثي، لا نظرية للتداوليات.

وقد ركزت دراساتي عن التداوليات بطبيعة الحال على "تداوليات الخطاب"، وليس على تداوليات الجمل المنفصلة (فان دايك ١٩٨١). ومن المثير للاهتمام أن نظرية الترابط الدلالي يمكن أن تستخدم مثالاً لنظرية الترابط التداولي لمجموعة متتابعة من الأفعال الكلامية: فمثلاً يعد الفعلان الكلاميان "ف١" و"ف٢" مترابطين إذا كان "ف١" شرطًا ممكنًا للتحقق الملائم لـ "ف٢". وبالمثل، يمكننا بالطريقة نفسها التي نربط بها بين القضايا المتتابعة وبين القضية الكبرى أن نربط بين الأفعال الكلامية المتتابعة وبين "الأفعال الكلامية الكبرى" الشاملة. فالتقرير الإخباري مثلاً هو من الناحية التداولية "تأكيد أكبر" macro assertion، وخطاب طلب الفدية هو "تهديد أكبر". وكما يحدث بالنسبة لمعنى الخطاب، ربما كان هذا أيضًا ما يستدعيه مستعملو اللغة من المحادثة بوصفها فعلاً: فهم لا يتذكرون الأفعال الكلامية التفصيلية المحدودة بقدر ما يتذكرون "الخلاصة" أو "الهدف العام" من الخطاب، أي الفعل الكلامي الأكبر الشامل (فيقال مثلاً: "هددني ..." أو "وعدتني ...." إلى غير ذلك).

وترتبط فكرة الفعل الكلامي الأكبر بفكرة "البنى الكبرى الدلالية"؛ "فالمحتوى" الدلالي للفعل الكلامي الأكبر هو في الأغلب "قضية كبرى". وبهذا تكتمل نظرية البنى العامة، إذ لم تعد تقتصر على البعد الشكلي (البنية الفوقية التنظيمية للخطاب) والبعد الدلالي (موضوعات الخطاب وبنيته الكبرى) وإنما صارت تشمل أيضًا البعد التداولي (الفعل الكلامي العام — وربما الأفعال الاتصالية الأخرى — الذي ينجزه الخطاب).

الخطاب والعنصرية

اتخذت أعمالي في الثمانينيات منحى مختلفًا بعض الشيء. وبفضل أول إقامة طويلة نسبيًا لي في إحدى دول "العالم الثالث" — خلال تدريسي أحد المقررات في كلية المكسيك (كاليجيو دى مكسيكو)، قررت أخيرًا أن الوقت قد حان للقيام بشيء أكثر جدية.

كان نحو النص والنظريات النفسية من المجالات الدراسية الخلابة، ولكنها — باستثناء تطبيقاتها الواضحة، كتطبيقها في مجال والتعليم مثلاً — لم تكن لها علاقة تذكر بالمشكلات الحقيقية في هذا العالم. كان الأوان قد آن للعمل في قضايا أكثر ارتباطًا بالمجتمع والسياسة. وكان من بين هذه القضايا الأساسية — خاصة في أوروبا — قضية "العنصرية". وهكذا صرت مهتمًا بالطرق التي يعبر بها عن العنصرية، ويعاد إنتاجها، وتضفى عليها صفة الشرعية.

المحادثات

وهكذا قمت في عديد من المشروعات الموسعة بدراسة منهجية للطرق التي تفكر بها الأغلبية البيضاء وتتحدث وتكتب عن الأقليات العرقية والمهاجرين واللاجئين، وعن أهل "الجنوب" بصفة عامة. وقد ركز مشروع من المشروعات الكبرى على سبيل المثال على الكيفية التي يتحدث بها أعضاء مجموعة الأغلبية في هولندا وفى كاليفورنيا عن "الآخرين" في محادثاتهم اليومية. وبعد تسجيل مئات اللقاءات التلقائية في مناطق مختلفة من أمستردام وسان دييجو وتفريغها وتحليلها، وجدت أنا ومجموعتي من الطلاب أن مثل هذه المحادثات هي — على جميع مستويات التركيب — تعبر تعبيرا نموذجيا عن موقف البيض من تلك المجموعات الأخرى (فان دايك ١٩٨٤، ١٩٨٧).

فمثلاً على مستوى الموضوعات وجدنا أنه — على خلاف المحادثات الأخرى — لا يبرز سوى عدد محدود جدًا من الموضوعات إذا تحدث الناس عن "الأجانب". وتنحصر هذه الموضوعات في الأغلب في الفروق الثقافية، والانحراف (الجريمة والعنف وما شابه ذلك) والتهديدات (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، وبالتالي فإن هذه الموضوعات تعبر عن أنماط متكررة وتحاملات سائدة وتشيعها. وعلى المستوى المحدود للعلاقات الدلالية بين الجمل، وجدنا أن المتحدثين غالبًا ما يستخدمون "نقلات" moves دلالية معينة، مثل تبرئة الذات disclaimer بالإنكار الظاهر ("ليس لدى موقف شخصي ضد السود، ولكن ....") أو الإقرار الظاهر ("ليس كل السود مجرمين، ولكن ..."). ويبدو أن هذه النقلات هي تنفيذ على المستوى المحدود لاستراتيجيات المحادثة الشاملة من التصوير الإيجابي للذات (لسنا عنصريين؛ نحن متسامحون، إلى آخر ذلك) والتصوير السلبي للآخر (الجزء السلبي الذي يلي كلمة "ولكن"). ويمكننا أن نستنتج أن الجزء الإيجابي هو شكل من أشكال الحفاظ على صورة المتكلم، نظرًا لأن الجزء الأكبر من المحادثات هو الجزء السلبي عن "الآخرين".

وفي تحليل لسرد القصص، وجدنا أيضًا أن أحد العناصر الأساسية في السرد وهو عنصر "حل المشكلة" غالبًا ما يغيب في القصص التي تروى عن المهاجرين. ويوحي ذلك بأن البيض في نماذجهم الذهنية عن الأحداث العرقية لا "يرون" في حقيقة الأمر أي "حل" لـ "مشكلة الأجانب" وهكذا تركز القصص على عنصر التعقيد (السلبي غالبًا)، لتصبح في واقع الأمر قصصًا للشكوى تخدم غرضًا في المناقشة الجدلية، التي تتخذ من الخبرات الشخصية أساسًا للوصول إلى نتائج سلبية، مثل "إنهم لا يريدون أن يتأقلموا مع مجتمعنا" أو "إنهم لم يأتوا إلى هنا إلا ليأكلوا من خيراتنا".

وهذه الصورة العامة يتممها الأسلوب والسمات البلاغية والسمات الشكلية الأخرى لهذه المحادثات. ويتضح هذا على سبيل المثال في انتقاء الضمائر وأسماء الإشارة التي تؤكد وجود مسافة اجتماعية، وهو ما نراه مثلاً عندما يشير المتكلمون إلى جيرانهم الأتراك بالضمير "هم" أو "أولئك الناس" بدلاً من أن يشيروا إليهم كما يفترض عادة بالعبارة الوصفية العادية "جيراني الأتراك". ووجدنا في المحادثات أيضًا أن المتحدثين يميلون إلى التردد والوقوع في الأخطاء/وإصلاحها عندما يكون عليهم أن يسموا "الآخرين" بأسمائهم، وهذا خرق للطلاقة يمكن تفسيره بالإشارة إلى استراتيجيات الحفاظ على الصورة (الإدراكية والاجتماعية) وإدارة الانطباع التي تستعمل عند الحديث عن موضوع "دقيق" مثل موضوع الأقليات.

الصحافة

ركزت الدراسات الأخرى عن التعبير عن التحامل العرقي وإعادة إنتاج العنصرية في الخطاب على النصوص والأحاديث النخبوية والمؤسسية. فقمنا في أحد المشروعات الكبرى بتحليل آلاف من التقارير الإخبارية في الصحافة البريطانية والهولندية (فان دايك ١٩٩١). وكان هدفنا هو أن نعرف أولاً كيف تكتب الصحف الرئيسية عن الآخرين، وما الدور الذي تؤديه الصحافة في العلاقات العرقية، وإشاعة الصور النمطية، وإعادة إنتاج السيطرة البيضاء بصفة عامة.

ومن المثير للاهتمام، وإن لم يكن من غير المتوقع، أننا نلحظ كثيرًا من سمات المحادثات اليومية في الصحافة أيضًا، ويمكننا لذلك أن نفترض وجود علاقات متبادلة بين ما يقوله عامة الناس عن "الأجانب" وبين ما تقوله الصحف عنهم. ففي الصحافة أيضًا نجد على سبيل المثال أن اختيار الموضوعات الرئيسية عن الأقليات محدود ونمطي، إذا لم يكن سلبيًا. وأيضًا نجد أن التركيز الرئيسي ينصب على الاختلاف والانحراف والمخاطر. وتعد "الجريمة العرقية" في الصحافة المحترمة والليبرالية أيضًا من الموضوعات الأساسية، مثلها مثل المشكلات الكثيرة المرتبطة بالهجرة. ويعنى هذا أن الجانب الإيجابي من الهجرة (مثل الإسهام في الاقتصاد والتنوع الثقافي وغير ذلك) نادرًا ما يمثل موضوعًا أساسيًا في الصحافة. فالأقليات تصور دائمًا بأنها مصدر للمشاكل، في حين أن المشكلات التي نسببها "نحن"

لهم، مثل عدم الترحاب وقوانين الهجرة القاسية والتمييز والعنصرية لا تجد لها مكانًا بين موضوعات الصحافة الرئيسية.

أما عن أنماط نقل التصريحات، فلنا أن نتوقع ألا تختلف كثيرا. ووفقًا لقواعد التوازن التي وضعتها الصحافة نفسها، فإننا قد ننتظر من الصحافة أن تنقل دائمًا تصريحات المتحدثين الرسميين الأكفاء وذوى المصداقية عن الأحداث العرقية. لكن الواقع أبعد ما يكون من هذا: إذ لا تكاد الصحافة أن تنقل إلا أقوال المؤسسات والنخب المعبرة عن الأغلبية البيضاء، وعندما تنقل أقوال الأقليات فإنها لا تسمح لقائليها بالحديث دون تدخل. وينطبق هذا على وجه الخصوص عند تناول موضوعات محرجة مثل التمييز أو العنصرية: فإذا سمح للآخرين بالحديث عن تلك الموضوعات، فإن أقوالهم توسم دائمًا بأنها اتهامات لا أساس لها، مثل "العنصرية المزعومة" أو "العنصرية" بين علامتي تنصيص، لا باعتبارها حقيقة واقعة.

ولعل لنا أن نتوقع هذه البنى المتحيزة، التي قد نلاحظها أيضًا في عبارات تبرئة الذات ووصف الفاعلين من الأقليات وبنية عناوين الأخبار والأسلوب والسمات البلاغية، خاصة إذا عرفنا أن المسئولين عن الأخبار في معظم الصحف الأوروبية لا يزالون فعليًا هم البيض، إذ لا يوجد سوى عدد قليل جدًا من الصحافيين المنتمين للأقليات يعمل للصحف الكبرى، وهؤلاء لا يصلون عمليًا إلى هيئات التحرير العليا. وبالمثل، تعد منظمات الأقليات والمتحدثون باسمها أقل مصداقية وأقل موضوعية، وبالتالي لا يتاح لها الوصول إلى الصحافة كما يتاح للأغلبية. ولذا كانت النتيجة التي توصلنا إليها من هذا البحث واسع النطاق هي أنه رغم أن الصحافة في بعض الجوانب لا تفعل سوى أنها تعكس ما يقوله الساسة أو عامة الناس عن الأقليات، فإن لها دورها الخاص ومسئوليتها في الشئون العرقية، خاصة لما لها من نطاق وسلطة كبيرين. فعلى عكس المتحدث العادي المتحيز في محادثاته اليومية، فإن التقرير الإخباري أو المقال الرئيسي المتحيز قد يكون له مئات الألوف من القراء — بل وربما ملايين القراء (كما في حالة صحف التابلويد البريطانية)، وهى بالتالي تتمتع بتأثير هائل. وقد استطعنا في بعض أبحاثنا عن المحادثات اليومية أن نلاحظ تأثير الصحافة (فان دايك ١٩٨٧). وهذا هو السبب في أننا استنتجنا أن الصحافة في أوروبا تؤدى دورًا أساسيًا في الحفاظ على "الوضع العرقي الراهن" (وأحيانًا في زيادة تفاقمه)، إذا لم نقل في إعادة إنتاج العنصرية.

الأخبار بوصفها خطابًا

توازت هذه الدراسات عن دور الصحافة في إعادة إنتاج العنصرية مع مشروع آخر في الثمانينيات، وهو الدراسة المنهجية لبنية الأخبار في الصحافة وإنتاجها واستقبالها (فان دايك ١٩٨٨ أ، ١٩٨٨ ب). والغريب أنه لم تجر سوى دراسات قليلة جدًا في مجال تحليل الخطاب عن هذا النوع من الخطاب المكتوب، رغم أنه الأكثر ذيوعًا في حياتنا اليومية. ولذا

فقد حاولت في العديد من الدراسات النظرية والتجريبية أن أتوسع في مفهوم تحليل الخطاب ليشمل مجالاً من أوضح مجالات تطبيقه: وهو أبحاث الاتصال الجماهيري. وافترضت أن للخطاب الإخباري بنية مستقرة أو "خطة" Schema تنظم التقارير الإخبارية، تبدأ بالعنصرين المعروفين "العنوان" و"المقدمة"، وهما يمثلان معًا العنصر ذا المستوى الأعلى وهو عنصر "الموجز" (الذي نجده في كثير من أنواع الخطاب، مثل المقالات الأكاديمية)، ويليهما عناصر أخرى مثل "آخر الأحداث"، و"الأحداث السابقة"، و"السياق"، و "التاريخ" و"التعليقات". وأكدت أن إنتاج الأخبار هو إلى حد كبير شكل من أشكال معالجة النصوص، أي معالجة النصوص الأصلية العديدة (المكتوبة أو المنطوقة) التي يستخدمها الصحافيون حينما يكتبون تقاريرهم الإخبارية. وبحثت في إحدى دراساتي الإمبريقية كيف قامت صحافة العالم بتغطية حدث واحد (وهو اغتيال الرئيس اللبناني المنتخب بشير الجميل في سبتمبر ١٩٨٢). وحللنا مئات من الموضوعات الصحفية في عدد كبير من الصحف بلغات كثيرة لمعرفة هل توجد خصائص "عالمية" للتقارير الإخبارية ، أم أن التقارير الإخبارية في البلدان المختلفة واللغات والثقافات والنظم السياسية المختلفة تقدم "صورا" مختلفة عن الحدث الواحد؟ ومن النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث أن التقارير الإخبارية في أنحاء العالم، ربما بتأثير من صيغة التقارير الإخبارية التي تستخدمها وكالات الأنباء العالمية، هي متماثلة بصورة غير متوقعة رغم اختلاف السياقات السياسية والثقافية. أما الاختلافات فتوجد بنسبة أكبر بين الصحف الرصينة وصحف التابلويد الشائعة داخل الدولة الواحدة.

الكتب المدرسية

من أهم المصادر الأخرى للنماذج النمطية والتحاملات العرقية الكتب الدراسية المقررة في المدارس، والتي يذهب ضحيتها ملايين الأطفال يوميًا. ولذا فقد حللنا كتب العلوم الاجتماعية المقررة في المدارس الثانوية في هولندا، وطرحنا الأسئلة نفسها التي طرحناها في مشروعاتنا الأخرى: ماذا تقول هذه الكتب عن الأقليات؟ وما دورها في إعادة إنتاج التحامل والعنصرية؟ (فان دايك ١٩٨٧).

ورغم أن الموقف يتحسن تحسنًا بطيئًا — خاصة في الولايات المتحدة — مع إدخال مواد تعليمية "متعددة الثقافات"، لا تزال معظم الكتب المدرسية — خاصة في أوروبا — تتجاهل الأقليات تمامًا (بما يوحي ضمنًا أن أوروبا — والفصول المدرسية — لا تزال "بيضاء" خالصة)، أو لا تزال تؤكد النماذج النمطية، بل وأحيانًا التحاملات العرقية. وهكذا تصوَّر الأقليات — وأهل الجنوب بصفة عامة —على أنها "فقيرة" أو "متخلفة" أو بدائية"، بل وعلى أنها "مجرمة" و "عدوانية"، وهي الصورة نفسها التي نراها في وسائل الإعلام والمحادثات اليومية. وينصب التركيز بالأخص على مظاهر "الانحراف" الثقافي، مثل وجود عادات أخرى، أو لغة أخرى، أو ديانة أخرى، وعلى الإشكاليات التي يسببها هذا

الانحراف. وكما هو الحال في الخطاب المؤسسي والنخبوي عن الشئون العرقية، نادرًا ما تمثل التفرقة والعنصرية موضوعات للدراسة؛ بل إن وجودها ينكر أحيانًا.

المداولات البرلمانية وغيرها من أشكال "الخطاب النخبوي"

من المجالات الرئيسية الأخرى المرتبطة بالخطاب الجماهيري عن الشئون العرقية مجال السياسة. ولهذا السبب قمنا بتحليل المداولات البرلمانية حول الهجرة أو الأقليات أو العمل الإيجابي affirmative action في كل من هولندا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية (فان دايك ١٩٩٣). ومن الواضح أن مثل هذا الخطاب العام الرسمي نادرًا ما يتسم صراحة بالعنصرية، باستثناء تصريحات أعضاء الأحزاب اليمينية المتطرفة. غير أننا يمكننا أن نجد كثيرًا من السمات النموذجية لخطاب "الحديث من الأجانب" التي رأيناها في لغة الإعلام والكتب الدراسية، إلا أنها موجودة في الخطاب الرسمي العام بصورة دقيقة غير مباشرة.

ومن المثير للاهتمام بصفة خاصة تلك النقلات الإستراتيجية المستخدمة للحد من الهجرة أو من حقوق الأقليات. ومن أهم تلك النقلات إلقاء اللوم على الضحية، إذ تلام الأقليات على وضعها الهامشي وافتقار أفرادها للوظيفة وللمسكن وغير ذلك، ويلمح هذا الخطاب إلى أنه "من الأفضل لهم" أن يظلوا في بلادهم "لتنميتها"، ومن المثير للسخرية أننا يمكننا أن نضيف أنه في مثل هذا الخطاب قد يكون من الأفضل "لهم" ألا يواجهوا بالعنصرية في الأحياء الفقيرة التي يضطرون إلى العيش فيها. وبالطبع يربط هذا الخطاب بين الهجرة والمهاجرين وبين المشكلات المالية ومشكلات التوظيف والإسكان، هذا إن لم يربط بينها وبين الجريمة والمخدرات وما إلى ذلك.

الخطاب التجاري

قمنا أيضًا بدراسة خطاب مديري الشركات التجارية نظرًا لأهمية دورهم في التوظيف وفي سوق العمل، وذلك على أساس مقابلات أجريناها مع مديري الأفراد ببعض الشركات (فان دايك ١٩٩٣).

وكما قد يكون متوقعًا، فإن مديري الشركات التجارية، مثلهم مثل غيرهم من النخب البيضاء، ينكرون بالطبع أن يكون في شركاتهم أي تمييز أو عنصرية. وفي الوقت نفسه يتخذ أغلبهم، خاصة في هولندا، موقفًا معارضًا بشدة لأي شكل من أشكال العمل الإيجابي (وهو ما يطلقون عليه "التمييز العكسي"). وربما أبدوا انزعاجهم بسبب بطالة الأقليات (التي تصل في هولندا إلى ثلاثة أضعاف نسبة البطالة بين أفراد الأغلبية أو تزيد على ذلك)، لكنهم دائمًا ما يلقون باللوم على "الآخرين" : إنهم لا يتحدثون لغتنا؛ إن لديهم ثقافة مختلفة؛ ليس لديهم تعليم كاف؛ إنهم يفتقرون إلى الدافعية، وما إلى ذلك. لكنهم لا يلتفتون إلى أن أبحاثًا أخرى تكشف عن أن أكثر من ٦٠٪ من أصحاب الشركات لا يوظفون إلا الرجال البيض (وليس

النساء أو الرجال من الأقليات)، ولا تمثل هذه النسبة في نظرهم جزءًا من تفسيرهم لظاهرة البطالة في الأقليات. ولا يختلف الأمر في المداولات المثارة في عالم السياسة أو في وسائل الإعلام: فإذا كانت الأقليات تعاني من مشكلات، فإن السبب فيها الأقليات نفسها.

الخطاب النخبوي

وكما ظهر أيضًا في الخطاب الأكاديمي — مثل كتب علم الاجتماع المعاصرة — فإن كل أشكال الخطاب السائد للأغلبية وخاصة الخطاب النخبوي بأجناسه المختلفة، تحمل العديد من أوجه التشابه. وهكذا فبالإضافة إلى التحاملات والنماذج النمطية الأيديولوجية، نجد نماذج نمطية "نصية" في الطرق التي يكثر أن توصف بها الأقليات والعلاقات العرقية. والإستراتيجية الرئيسية في مثل تلك النصوص والأحاديث هي إستراتيجية التصوير الإيجابي للذات والتصوير السلبي للآخر. فنحن دائمًا ما ننكر "عنصريتنا" أو نخففها على الأقل، بينما نركز على "خصائصهم" السلبية ونؤكدها. فإذا كانت العنصرية موجودة في مجتمعنا، فيجب البحث عنها داخل أزقة المدن، أي وسط الفقراء من البيض، ولكنك لن تجدها أبدًا في مكاتب الشركات أو قاعات الدراسة أو مكاتب الصحافة أو المحاكم. وتميل النخب إلى أن تصور نفسها بأنها متسامحة وحديثة، بينما تكيل الاتهامات إلى ضحايا المجتمع الذين لا يملكون من أمرهم شيئًا. وفي الوقت نفسه، فإن السياسة الشعبية عادة ما تشير (وبكل "ديمقراطية") إلى الاستياء بين "الناس" من الاستمرار في الهجرة. ولن تجد إطلاقا من هم أكثر اعتيادًا على إنكار العنصرية من النخب.

وللنخب وأيديولوجياتها وممارساتها العرقية تأثير هائل على المجتمع، وذلك لدورها في صنع القرار والتعليم والبحث والتوظيف والحكم (البيروقراطية) والإعلام والاتصال. ولعل أسلوب النخب نادرًا ما يكون صريحًا وفظًا، لكن كل ما يفعلونه هو أنهم "يصيغون مسبقًا" ما سوف يتقبله بعد وقت قصير المجتمع (الأبيض) بشكل عام. إن النخب هي التي تتحكم في الخطاب العام، ولأن الناس يتعلمون العنصرية أساسًا من الخطاب العام، تعد النخب هي المسئولة في المقام الأول عن إعادة إنتاج العنصرية في المجتمع. وقد يعنى هذا أيضًا أن النخب قد تكون هي المسئولة في المقام الأول عن إعادة إنتاج "مقاومة العنصرية" في المجتمع — وأن استراتيجيات المقاومة والتغيير ينبغي أن تبدأ من "القمة" (فان دايك ١٩٩٣).

وفي منتصف التسعينيات توسعنا في هذا البحث عن العنصرية السياسية ليتحول إلى مشروع كبير أدرته أنا وصديقي وزميلي روث ووداك Ruth Wodak من جامعة فيينا، بالتعاون مع فريق من الباحثين في دول مختلفة، من بينهم لويزا مارتين روجو، واينيكي فان دير فالك، وجيسيكا تير وال، ولينا جونز، ومارتين رايسيجل، وماريا سيدلاك. وفي هذا المشروع جمعنا مداولات برلمانية عن الهجرة وغيرها من القضايا العرقية في سبع من دول أوروبا الغربية (هي النمسا وهولندا وبريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا)، وحللنا هذه المداولات تحليلاً منهجيًا من حيث محتواها وبنيتها. ووجدنا بهذا كيف تُنتج

العنصرية – وفي حالات نادرة جدًا "مقاومة العنصرية" – ويعاد إنتاجها في مجتمع "القمة"، إذا ما نحينا جانبًا صنع القرارات الحيوية التي تمس حياة المهاجرين والأقليات (وداك وفان دايك، ٢٠٠٠).

وأخيرًا، وبعد أن هاجرت إلى أسبانيا عام ١٩٩٩، أوليت مزيدًا من الاهتمام لموضوع العنصرية في أسبانيا وأمريكا اللاتينية، وألفت كتابًا عن ذلك الموضوع (فان دايك ٢٠٠٣)، ثم بدأت مشروعًا دوليًا في أمريكا اللاتينية مع فرق من سبع دول لدراسة العنصرية الخطابية. وآمل أن تنشر نتائج هذا المشروع في كتاب سيصدر باللغات الإنجليزية والأسبانية والبرتغالية.

وقد اتخذ هذا البحث عن العنصرية في المجتمع بعدًا مؤسسيًا أيضًا في بداية التسعينيات، حينما شكلت مجموعة من الدارسين الأوروبيين جمعية أسموها "الجمعية الدولية لدراسة العنصرية" (IASR)، رأستها لاورا بالبو من إيطاليا، وتوليت أنا أمانتها العامة. وللأسف، فبعد اجتماعات عديدة لمجلس إدارة الجمعية، أدى نقص التمويل والمعونة والوقت إلى دخول هذه الجمعية في حالة من السبات لم تفق منها حتى الآن.

عواقب إجراء البحث المقاوم للعنصرية

ومن الخبرات الأخرى التي تعلمتها من خلال هذا المشروع البحثي الطويل عن العنصرية أن مثل هذا البحث النقدي Critical ليس بلا عواقب. وإذا كنت في أبحاثي السابقة عن نحو النص قد لاقيت – على أحسن الأحوال – عدم اهتمام من جانب اللغويين الهولنديين، فإن دراسة العنصرية قد ووجهت بصفة عامة بالعداء في هولندا. وكان من العسير جدًا (إن لم يكن من المستحيل) الحصول على دعم مالي لهذا النوع من البحث، وانطبق الأمر نفسه على مساعدي وطلبة الدكتوراه الذين يدرسون هذا الموضوع. إذ لم تكن النخبة الهولندية – وليس أقلها الدارسون والصحافيون – تريد أن "تتهم" بالعنصرية، بل تجاهلت البيانات التي أثبتت العكس.

بل اتخذ هذا الموقف بعدًا أكثر عدوانية عندما أشرت إلى إن أحد كبار شعراء هولندا، وهو جيريت كومريج Gerrit Komrij، لم يكتف بكتابة أعمدة عنصرية باسمه في الصحف، ولكن الأغلب أنه قد تورط في سخرية عملية بنشر مطوية عنصرية تشيع الخوف من الإسلام باسم مستعار. وقد هاجمتني الصحافة الهولندية بأكملها، من صحفيين ومعلقين وكتاب أعمدة وغيرهم، ولم يبد أحد أي استعداد لتصديقي، رغم أوجه الشبه الواضحة والعديدة بين هذه المطوية العنصرية وبين الأعمدة الصحفية التي يكتبها هذا الشاعر – الذي جرني إلى المحكمة بتهمة التشهير، وقد خسر القضية التي رفعها على: إذ كان القضاة على حق حينما خلصوا إلى أن هذا الكاتب الشهير، بعموده الذي يكتبه في جريدة من كبريات الجرائد الهولندية (وهي جريدة إن آر سي هانديلسبلاد) التي تصادف وأن نشرت المجموعة الأولى من المطوية العنصرية، يستطيع أن يدافع عن نفسه جيدًا. وهو ما قام به فعلاً، فقد هاجمني

بضراوة في عدة أعمدة، ساخرًا من دراسات الخطاب، ومحاولاً أن يحرض جامعة أمستردام على طردي من وظيفتي.

وحينما كتبت بعد ذلك بسنوات كتابًا عن المسألة برمتها (فان دايك ٢٠٠٣)، به حجج وأدلة موسعة عن تورط الكاتب الشهير في مسألة تلك المطوية، لم يجرؤ ناشر واحد على تولي نشر الكتاب، وحينما نشرته على نفقتي الخاصة، التزمت الصحافة فجأة الصمت التام: فرغم سخونة الموضوع كما هو واضح، لم ينشر عرض واحد للكتاب، وهكذا ظل الكتاب مجهولاً تمامًا ولم يلتفت إليه الجمهور بصفة عامة، ولم تبع منه بالكاد إلا ١٥٠ نسخة.

تحليل الخطاب النقدي

وبالتوازي مع هذا المشروع البحثي الضخم والمستمر عن الخطاب والعنصرية، تطلبت بدايات التسعينيات توسعًا في هذا النوع من الدراسة ليشمل دراسة الخطاب والسلطة والأيديولوجية بصفة عامة. وهكذا درست في مقالات مختلفة طرق "إتاحة الوصول إلى الخطاب (العام)"، مثل الخطاب الإعلامي، وكيف يتم توزيعها على المجموعات المختلفة من الناس. ووجدت أن إتاحة الوصول إلى الخطاب تعد من الموارد الاجتماعية النادرة للناس، وأننا بصفة عامة يمكننا أيضًا أن نعرف النخب بالإشارة إلى أفضلية الإتاحة إلى الخطاب العام، إن لم يكن التحكم فيه. ويمكن أن يمتد هذا التحكم إلى سمات السياق (الزمان والمكان والمشاركين) إضافة إلى السمات المختلفة للنص (الموضوعات والأسلوب وما شابه ذلك).

بصفة عامة — إذًا — ركزت على دور "السلطة"، وكيف أن السلطة أيضًا يعاد إنتاجها خطابيًا، بل وتصبح نافذة وتضفي عليها الشرعية عن طريق الخطاب أيضًا. وأكدت أن السلطة ليست مجرد وسيلة للسيطرة على أفعال الآخرين، بل هي وسيلة للسيطرة على عقولهم، وأن عملية السيطرة على العقول — التي هي أساس السيطرة على الأفعال، هي عملية خطابية في المقام الأول. وبعبارة أخرى، يؤدي الخطاب دورًا رئيسيًا في دائرة إعادة إنتاج السلطة الاجتماعية.

وعلى هذه الخلفية، أكدت بصورة متزايدة في الثمانينيات والتسعينيات أنا وباحثون آخرون في مجال تحليل الخطاب وما يتصل به من دراسات، أن تحليل الخطاب ينبغي أن يكون له بعد "نقدي" أيضًا. ومعنى هذا أن تحليل الخطاب — في اختيار توجهه وموضوعاته ومشكلاته وقضاياه — ينبغي أن يساهم مساهمة ايجابية، على طريقته الأكاديمية الخاصة به، في القضايا الاجتماعية، وأن تخدم أبحاثه من يحتاجونها أكثر لا من يدفعون أكثر.

وقد أكدت في عدة مقالات أن تحليل الخطاب النقدي ليس نظرية ولا منهجًا للبحث. فأي منهج كاف يمكن أن يستخدم في أبحاث تحليل الخطاب النقدي. والأصح أن تحليل الخطاب النقدي هو "حركة" تضم باحثين — مختلفين اختلافًا كبيرًا نظريًا — يركزون على القضايا الاجتماعية لا على المفاهيم الأكاديمية النظرية. ونموذجيًا ندرس الأوجه الكثيرة

للسلطة (أو لإساءة استعمال السلطة) فيما يتعلق بالجنوسة والعرقية والطبقية، كما نرى في التفرقة الجنسية والعنصرية. ونهدف إلى أن نعرف كيف يجسد الخطاب عدم المساواة، وكيف يعبر عنها ويسوّغها ويساهم في إعادة إنتاجها. ونستمع في الوقت نفسه إلى تجارب الجماعات المستضعفة وآرائها، وندرس أكثر الطرق فعالية للمقاومة والرفض.

ونظرًا للاهتمام المتزايد بالدراسات النقدية، اتخذت المبادرة لتنظيم شبكة دولية من الدارسين النقديين في عديد من الدول وأطلقت عليها اسم CRITICS (مركز أبحاث النصوص والمعلومات والاتصالات في المجتمع)، وتوجد قائمة خاصة بهذا التنظيم على شبكة الانترنت (CRITICS – L).

وتجتمع مجموعة من الدارسين (الأوروبيين في الأغلب) بصفة سنوية، وذلك منذ الاجتماع الأول الذي نظمته في أمستردام في أوائل التسعينيات. واستطعنا بذلك أن نساعد على تطوير مدخل أكثر نقدية لدراسة اللغة والاتصال والخطاب. ومن المشاركين المنتظمين في هذه الاجتماعات ليلى شولياراكى (كوبنهاجن)، وبيسى دندرينوس (أثينا)، ونورمان فيركلاف (لانكستر، وحاليًا بوخارست)، وجونثر كريس (لندن)، ولويزا مارتين روخو (مدريد) ورون سيكولون (جورج تاون)، وتيون إيه فان دايك (أمستردام وبعد ذلك برشلونة)، وثيو فان ليوين (لندن وبعد ذلك كارديف)، وروث ووداك (فيينا وحاليًا لانكستر)، وينضم إليهم أحيانًا باحثون آخرون في المواقع المختلفة التي عقدنا فيها اجتماعاتنا في أوروبا.

وكنت قد أسست من قبل عام ١٩٩٠ مجلة دولية هي "الخطاب والمجتمع" Discourse & Society لتكون ساحة رئيسية في هذا النوع من الدراسات اللغوية الأكثر نقدية والأكثر اهتمامًا بالقضايا السياسية والاجتماعية. وسرعان ما اكتسبت هذه المجلة شعبية ومكانة محترمة، وساعد على ذلك أيضًا كثرة الاستشهاد بمقالات المجلة دوليًا، إذ أصبحت أكثر المجلات التي يستشهد بها في مجال الاتصال على مستوى العالم، وبين أكثر المجلات التي يستشهد بها في عديد من العلوم الأخرى. وبعد ذلك أسست مجلة أخرى تختص بالخطاب، وهي مجلة "دراسات الخطاب" Discourse Studies، وهي ذات سياسة تحريرية أكثر عمومية.

الأيديولوجيا

من أهم المشروعات البحثية في إطار هذا التوجه العام نحو تحليل الخطاب النقدي دراستي للأيديولوجيا التي بدأتها نحو عام ١٩٩٥. واستطعت في هذا المشروع أن أربط بين الأفكار الأولى المستمدة من دراسة الخطاب الإدراكية، حسبما طورتها في مشروعي مع وولتر كينتش، وبين الأفكار اللاحقة عن الإدراك الاجتماعي والسلطة والعنصرية وإعادة إنتاج السلطة من خلال الخطاب. فالأيديولوجيات العنصرية ليست وحدها، ولكي نفسر تأثيرها في المجتمع نحتاج إلى نظرية أكثر عمومية للأيديولوجيا. ولذلك بدأت مشروعًا ضخمًا طويل الأمد رسمت في أول دراسة فيه ملامح الإطار العام للمشروع، تأسيسًا على الأفكار الأساسية

للخطاب والإدراك والمجتمع (فان دايك ١٩٩٨)، على أن أطور في مشروعات لاحقة كل نظرية جزئية، أي العلاقات بين الأيديولوجيا والإدراك الاجتماعي، وبين الأيديولوجيا والمجتمع، وأخيرًا بين الأيديولوجيا والخطاب.

وقد عرفت مفهوم الأيديولوجيا المهم الذي اقترحته بأنه المعتقدات الإدراكية الأساسية التي تعتبر القاعدة التي ترتكز عليها التمثيلات الاجتماعية التي يشارك فيها أفراد جماعة ما. فقد يكون لدى الناس معتقدات أيديولوجية تتعلق بالعنصرية أو التفرقة الجنسية (أي تتعلق بعدم المساواة) تمثل أساسًا للتحاملات العنصرية أو الجنسية التي يشترك فيها أعضاء جماعتهم، وتشكل هذه المعتقدات خطابهم وممارساتهم الاجتماعية الأخرى. وهكذا نستطيع أن نربط في الوقت نفسه بين الأيديولوجيات والخطاب، والطرق التي يعاد بها إنتاج هذه الأيديولوجيات (خطابيًا)، إضافة إلى الطرق التي يمثل بها أعضاء جماعة ما وضعهم الاجتماعي وظروفهم الاجتماعية ويعيدون إنتاجها في إدراكاتهم الاجتماعية وخطاباتهم. وبعبارة أخرى فقد قدمت نظرية تساعد على تجاوز الفجوة الشهيرة بين المجتمع والإدراك، وبالتالي بين المستوى الأصغر والمستوى الأكبر، التي لا تزال تسم الإنسانيات والعلوم الاجتماعية. أي أن الأيديولوجيات تتحكم في التمثيل الاجتماعي للجماعات، وبالتالي في الخطابات والممارسات الاجتماعية لأعضاء تلك الجماعات. ويحدث ذلك من خلال التحكم الأيديولوجي للنماذج الذهنية، والتي تتحكم بدورها — كما رأينا سابقًا، في معاني ووظائف الخطابات والتفاعل والاتصال. والعكس صحيح أيضًا، إذ يمكن "تعلم" الأيديولوجيات (وتعليمها) من خلال تعميم النماذج الذهنية، أي الخبرات الشخصية لأعضاء المجتمع. وبذلك تفسر النظرية جميع مراحل الدورة التي تربط بين الأيديولوجيا وبين الخطاب وغيره من الممارسات الاجتماعية.

ومن المشكلات الرئيسية في أية نظرية للأيديولوجيا مسالة "البنية" الداخلية للأيديولوجيات: فما بالضبط شكل الأيديولوجية العنصرية (أو المناهضة للعنصرية) أو المؤيدة (أو الرافضة) للتفرقة الجنسية، أو الأيديولوجية الاشتراكية أو الليبرالية الجديدة؟ وما بالضبط محتوياتها؟ ورغم آلاف الكتب التي كتبت عن الأيديولوجيا، لا توجد حتى الآن إجابة شافية عن هذه الأسئلة. وفي مشروعي عن الأيديولوجيا أفترض أن الأيديولوجيات، مثلها مثل الكثير من التمثيلات الإدراكية الأخرى، لها بنية تنظيمية تتكون من عدد من الأقسام الثابتة تحدد "هوية" المجموعة أو صورتها الذاتية، مثل أفعالها وأهدافها وأعرافها وعلاقاتها بالجماعات الأخرى ومواردها. ومن المشكلات الأخرى في النظرية أساسها الاجتماعي: فأي نوع من الجماعات الاجتماعية هو الذي يشكل الأيديولوجيات عادة؟ وأرجو أن أستطيع تناول هذه المسألة في كتاب يصدر مستقبلاً عن الأيديولوجيا والمجتمع.

المعرفة

كانت الخطوة التالية في المشروع الأكبر الخاص بالأيديولوجيا هي نظرية الإدراك الاجتماعي المفترض أن الأيديولوجيا هي جزء منها. على أن ذلك يفترض مسبقًا، بين أشياء أخرى، وجود نظرية مفصلة عن العلاقات بين الأيديولوجيا و"المعرفة". غير أنني حينما شرعت في تأليف كتاب عن الأيديولوجيا والإدراك الاجتماعي سرعان ما وجدت أنه رغم آلاف الكتب الموجودة عن المعرفة، لا توجد نظرية عامة عن المعرفة. وفي علم المعرفة (الإبستمولوجيا) مفهوم تقليدي عن المعرفة بوصفها "معتقدات صادقة مبررة"، لكن المجادلات التي دارت حول هذا المفهوم كانت غامضة جدًا ولا يربطها سوى القليل مما هو معروف عن "المعرفة" في العلوم الاجتماعية — بل ولا حتى في الحس العام، حتى صارت الحاجة ماسة إلى مدخل جديد.

وهكذا فقد بدأت في عدد من أبحاثي بتعريف عملي جديد أكثر نفعية وأكثر تجريبية للمعرفة إذ عرفت المعرفة بأنها المعتقدات المشتركة الثابتة للمجتمعات (الإبستمولوجية)، اعتمادًا على معايير المجتمع (الإبستمولوجية) التي تحدد لأفراده أي المعتقدات تعد "مقبولة" ومشتركة بوصفها "معرفة". ويعني ذلك أن المعرفة مفترضة مسبقًا منهجيًا في خطابات ذلك المجتمع، لأن كل المتحدثين يعرفون أن كل أعضاء المجتمع الآخرين لديهم مسبقًا المعرفة ذاتها. ويوفر ذلك أيضًا أساسًا لنظرية للسياق تفسر لنا كيف يدير مستعملو اللغة خطاباتهم بوصفها وظيفة لما يعرفون أن المتلقين يعرفونه مسبقًا (انظر أدناه).

ولا بد من أن تفسر مثل تلك النظرية الجديدة للمعرفة أيضًا ما "أنواع" المعرفة الموجودة. فاقترحت لذلك تقسيمًا نوعيًا للمعرفة، يعتمد على معايير مختلفة، مثل النطاق الاجتماعي (المعرفة الشخصية، والمعرفة بين الشخصية، ومعرفة الجماعة الاجتماعية، والمعرفة القومية، والمعرفة الثقافية)، والمجرد نقيضًا للمادي، والعام نقيضًا للخاص، والخيالي نقيضًا للواقعي، إلى غير ذلك.

وأخيرًا تفسر هذه النظرية أيضًا العلاقات بين الأيديولوجيا والمعرفة. إذ غالبًا ما يفترض أن للمعرفة أساسًا أيديولوجيًا، وهو ما يعتقد أيضًا في تحليل الخطاب النقدي. غير أن ذلك لا يكفي من الناحية النظرية؛ فلو كانت المعرفة كلها ذات أساس أيديولوجي (وبالتالي تختلف من جماعة إلى أخرى داخل المجتمع)، لما كانت هناك معرفة مشتركة عبر الجماعات، ولما استطعنا أن نفترض وجود مثل تلك المعرفة المشتركة مسبقًا، بل ولما استطعنا أن نفهم بعضنا بعضًا — وهذا غير صحيح.

فقد يكون للناس على سبيل المثال آراء مختلفة في الإجهاض والهجرة، لكن المداولات الأيديولوجية تفترض مسبقًا أن المنتمين إلى جماعات أيديولوجية مختلفة لديهم معارف مشتركة أيضًا: منهم جميعهم يعرفون ما الهجرة وما الإجهاض. فليست كل أشكال المعرفة إذًا ذات أساس أيديولوجي، لكنّ للأيديولوجيا بجميع أشكالها أساسا من المعرفة

العامة المُشتركة ثقافيًا، والمفترض وجودها مسبقًا في كل الخطابات العامة في المجتمع. ومع ذلك يمكن أن يكون للناس "داخل" المجموعات معرفة ذات أساس أيديولوجي — معرفة قد يراها الآخرون من خارج المجموعة "مجرد" معتقدات، أو آراء، أو تحاملات، أو خرافات، كما نرى في حالة "المعرفة" الدينية أو العنصرية.

وهذا المفهوم للعنصرية يجعل منها أمرًا نسبيًا في الأساس: إذ تتحدد المعرفة بالنسبة إلى المجتمعات التي تصدِّقها ويشارك فيها. ويعني هذا ضمناً أن المعرفة قد تتغير — فلعل ما يكون في البداية مجرد معتقدات لبعض الدارسين أو بعض الحركات الاجتماعية أن يتحول فيما بعد إلى معرفة مشتركة بصفة عامة؛ والعكس صحيح أيضًا فما كان في يوم من الأيام معتقدًا مقبولاً بصفة عامة، وبالتالي "معرفة" (مثل معرفة الله أو معرفة أن الأرض مسطحة) يعد الآن مجرد "معتقد" وليس "معرفة" يتفق عليها الجميع. ويجب مع هذا ملاحظة أن نسبية المعرفة هي في حد ذاتها نسبية (وهذا هو المفترض)، بمعنى أنه "داخل" المجتمعات فإن المعرفة ليست نسبية على الإطلاق: فما نقبله بصفة عامة بوصفه "معرفة"، يعد هو أساس كل خطابنا وتفاعلنا.

وأرجو في أعمالي التالية عن المعرفة — والمفترض أن تنتج في النهاية بحثًا متخصصًا عن الخطاب والمعرفة — أن أطور نظرية المعرفة هذه بصورة أكبر وأن أبين كيف ينتج الخطاب ويفهم على أساس المعرفة. ويقدم هذا أيضًا أساسًا أعم متعدد التخصصات لنظرية المعرفة السيكولوجية المحدودة نسبيًا، والمطبقة حتى الآن في سيكولوجية معالجة النصوص، إضافة إلى مساهمتها الأساسية في بناء النظرية الإدراكية — الاجتماعية للأيديولوجيا.

السياق

وأخيرًا كانت لدينا فكرة أخرى تحتاج مزيدًا من التطوير النظري، وهي فكرة "السياق". فمنذ أكثر من ٢٥ عامًا كتبت كتابًا عن النص والسياق (فان دايك ١٩٧٧)، غير أنني في هذا الكتاب تحدثت عن النص أكثر مما تحدثت عن السياق، الذي اختزلته في بعض النماذج الشكلية التداولية، ولكنني لم أبحثه بالتفصيل، ناهيك عن ربطه بنظرية لبنى الخطاب أو تحديد السياق contextualization.

وبالتوازي مع أعمالي عن الأيديولوجيا والمعرفة، التي كانت أحيانًا شديدة الصلة بالسياق، توصلت إلى الفكرة التي تساعد في توضيح مفهوم السياق. كانت المشكلة تتمثل في أنه رغم وجود آلاف الكتب التي تحمل في عنوانها كلمة "السياق"، لم أجد بحثًا متخصصًا واحدًا عن موضوع السياق نفسه. والواقع أن مصطلح السياق كان يستعمل بصفة عامة بمعنى عادي جدًا، كأن يشير إلى الموقف أو البيئة التي يتم فيها الخطاب، أو الممارسات الاجتماعية، أو الظواهر الأخرى محل الدراسة.

ومع ذلك لم يكن هذا كافيًا من الناحية النظرية، خاصة وأن السياقات الاجتماعية في حد ذاتها لا يمكن أن تؤثر في النص أو الحديث. ما نحتاجه هو "وجه بيني" interface.

ويجب، كما رأينا من قبل، أن يكون هذا الوجه البيني بين المجتمع والخطاب إدراكيًا: إن الطريقة التي "يفهم" بها الناس بيئتهم الاجتماعية و"يفسرونها" هي التي تحدد سياق خطاباتهم وممارساتهم الاجتماعية. ولحسن الحظ لدينا مفهوم نظري ممتاز وسليم من الناحية التجريبية يعلل لنا مثل تلك التفسيرات الذاتية للأحداث والمواقف، وهو مفهوم "النماذج الذهنية". وهذا هو السبب في أنني اقترحت فكرة تنظير السياقات بالإشارة إلى النماذج الذهنية الخاصة في الذاكرة قصيرة الأمد، أي فكرة "النماذج السياقية". وتتحكم هذه النماذج السياقية — أو ببساطة "النماذج" — في جميع مستويات إنتاج الخطاب وفهم الخطاب وجوانبهما، مثل الجنس اللغوي والأشكال والأسلوب والتنوع، وبصفة عامة تتحكم في الطريقة التي يتكيف بها الخطاب مع الموقف الاتصالي.

وتتكون النماذج السياقية — مثلها مثل النماذج الذهنية الأخرى — من عدد محدود من العناصر، كالزمان والمكان، والمشاركين، والأفعال، مع مزيد من العناصر التفصيلية، مثل الهويات والأدوار والأهداف والمعرفة. وتتيح هذه البنية التنظيمية البسيطة لمستعملي اللغة أن يحللوا ويحددوا بسرعة المواقف الاجتماعية المتتابعة، وأن يتحكموا بالتالي في إنتاجهم الخطابي بوصفه وظيفة لنموذجهم (أو تعريفهم) للموقف الاتصالي. ولأن النماذج الخطابية ذاتية، فإن ذلك يعني أيضًا أن المشاركين المختلفين قد تكون لهم نماذج مختلفة للموقف الراهن، وهو ما قد يؤدي بالطبع إلى سوء التفاهم والصراع.

وهكذا تفسر النماذج السياقية الكثير من القضايا المتعلقة بالخطاب ومعالجة الخطاب. فهذه النماذج هي الحلقات المفقودة بين المجتمع والخطاب الكافي سياقيًا. وهي تفسر صراعات الاتصال، وتعرف الأسلوب — تنوع الخطاب بوصفه وظيفة للنماذج السياقية. وتفسر النماذج أيضًا كيف يتحكم مستعملو اللغة — لا المواقف — في الخطاب بوصفه وظيفة للمواقف الاتصالية.

ومن أهم مكونات النماذج السياقية مكون "المعرفة" إذ يكيّف مستعملو اللغة ما يقولونه أو يكتبونه حسب ما يعتقدون أو يعرفون أن المتلقين يعرفونه مسبقًا. أي أنهم يحتاجون إلى نموذج لمعارف المتلقين واستراتيجيات لتكييف خطاباتهم مع مثل ذلك النموذج. ولذا فقد اقترحت في عديد من الأبحاث أن ندخل وسيلة خاصة في النماذج السياقية، أطلقت عليها وسيلة المعرفة. ووظيفة هذه الوسيلة هي أن تحسب في كل لحظة من لحظات إنتاج الخطاب ما يعرفه المتلقون مسبقًا (بصفة عامة، أو بسبب خطاباتهم السابقة، أو بسبب الجزء المنقضي من الخطاب)، وأن تقرر في ضوء هذا ما المعارف التي يجب افتراضها مسبقًا، وما المعارف التي يجب تأكيدها أو تذكير المتلقي بها في تلك اللحظة من لحظات الخطاب. وواضح أن هذه الاستراتيجيات تعتمد على ما يشترك فيه كل عضو مع الأعضاء الآخرين في المجتمع المعرفي. واستطعت بهذه الطريقة أن أربط مشروعي لدراسة المعرفة بمشروعي لدراسة السياق. ولأن الناس لا يشتركون في المعارف فقط في مجتمعاتهم، بل يشتركون أيضًا في الأيديولوجيات في جماعاتهم الاجتماعية، يمكن أن نفترض شيئًا مماثلاً (وسيلة أيديولوجية

I-Device) لإدارة الخطاب المناسب أيديولوجيًا (أو "الصحيح سياسيًا" politically correct) داخل الجماعة الأيديولوجية.

وأرجو أن أحقق في أعمالي التالية تكاملاً بين المشاريع البحثية المستمرة، مثل مشروع الأيديولوجيا ومشروع المعرفة ومشروع السياق؛ إذ صار من الواضح أن هذه المفاهيم يجب أن تدرس دائمًا بالنظر إلى علاقاتها المتبادلة فيما بينها: فالنصوص والأحاديث ما كان لها أن توجد بغير المعرفة، وبغير التحكم السياقي والقيود السياقية. وجزء كبير من الخطاب الملائم اجتماعيًا هو خطاب أيديولوجي.

ومن ثم فإننا بحاجة إلى أن نفهم: كيف ترتبط الأشكال المختلفة للإدراك المشترك أو "الموزّع" اجتماعيًا مثل المعرفة والأيديولوجيات، بل وكيف أيضًا تحدد هذه الأشكال وتفسر بعض المفاهيم التقليدية الغامضة مثل المواقف والتصوير الاجتماعي؟ بعبارة أخرى، تحاول كل هذه المشروعات أن توضح كيف يرتبط الخطاب بالإدراك الاجتماعي والمجتمع، وذلك من منظور نقدي شامل، تؤثر فيه التطورات النظرية في الدراسات النقدية وتتأثر به بصفة مستمرة، كما هو الحال على سبيل المثال في الدراسات النقدية عن العنصرية ووسائل الإعلام والسياسة والكتب المدرسية وغيرها من أشكال الخطاب الاجتماعي المهمة التي تنتج كلاً من السلطة وإساءة استعمال السلطة.

الإسهامات:

لعل لي إذا أردت أن أوجز ما حاولت أن أسهم به في أعمالي في العقود السابقة أن أذكر ما يلي:

- بعض جوانب من سيميوطيقا الأدب.
- بعض جوانب من نظرية توليدية للأدب.
- دلاليات اللغة الشعرية.
- أسس نحو النص.
- جوانب مختلفة من دلاليات النص، مثل شروط الترابط بمعناه الضيق والعام، ونظرية الروابط، إلى آخر ذلك.
- نظرية البنى الكبرى في الخطاب والإدراك والفعل.
- نظرية تداوليات الخطاب، مثل فكرة الفعل الكلامي الأكبر.
- نظرية السردية.
- جوانب مختلفة من نظرية معالجة الخطاب، مثل نظرية المعالجة الإستراتيجية والدينامية (مع وولتر كينتش).
- نظرية النماذج الذهنية (مع وولتر كينتش).
- الأسس العامة لنظرية الخطاب.
- نظرية عنصرية النخبة.

- جوانب كثيرة من نظرية الخطاب العنصري وتحليله ودراسات الحالات عنه.
- السيكولوجية الاجتماعية لإعادة إنتاج التحامل والعنصرية خطابيًا.
- دراسة العنصرية في الصحافة.
- دراسة العنصرية في الكتب المدرسية.
- دراسة العنصرية في المحادثات اليومية.
- دراسة العنصرية في الخطاب الإخباري، مثل تنظيم الأخبار، وإنتاج الأخبار وفهمها.
- دراسات الحالات في التحليل الإخباري، على سبيل المثال الأخبار الدولية.
- دراسة الإدراك الاجتماعي والخطاب.
- أسس دراسات الخطاب النقدية.
- الدراسة الخطابية للسلطة.
- نظرية الأيديولوجيا.
- بعض جوانب نظرية المعرفة والخطاب.
- نظرية السياق، النماذج السياقية.
- نشر العديد من الكتب والمقالات عن هذه الموضوعات.
- إلقاء العديد من المحاضرات وتدريس العديد من المقررات في جامعات كثير من دول العالم، على الأخص في أمريكا اللاتينية.
- تأسيس أربع مجلات دولية ورئاسة تحريرها.
- تحرير كتابين عن دراسات الخطاب.
- إنشاء موقع شخصي على الانترنت به موارد عن دراسات الخطاب النقدية وتحديثه باستمرار.
- المساهمة في تأسيس عدة منظمات دولية، مثل "جمعية أمريكا اللاتينية لدراسات الخطاب" (ALED)، و"الجمعية الدولية لدراسة العنصرية" (IASR)، و"مركز أبحاث النصوص والمعلومات والاتصالات في المجتمع" (CRITICS).

خاتمة:

يحتاج هذا الوصف العام الذي تقدم لمسيرتي وإسهاماتي الأكاديمية — مثله مثل أية قصة أو حكاية — إلى خاتمة، إذا لم نقل هدف أخلاقي أو عبرة مستفادة. فبعد أكثر من ٣٥ عامًا من تحليل الخطاب دراسة وتطبيقًا، لا بد للمرء من أن يكون قد تعلم شيئًا عن هذا المبحث ومن يمارسونه. ومن أهم النقاط التي ينبغي تأكيدها أنني رغم تنوع ما درست من موضوعات واتساع نطاق توجهاتي الأكاديمية ليس عندي سوى فكرة محدودة جدًا عما يجرى حاليًا وفى بلدان كثيرة في مجال تحليل الخطاب، ذلك المجال الذي صار الآن شديد الاتساع والتشعب. فالعديد من المجالات والاتجاهات البحثية الموجودة لا أكاد أعرف عنها شيئًا. ومع ذلك، فقد حاولت من خلال تأسيسي ورئاستي لتحرير العديد من المجلات الدولية،

بدءا بمجلتي "بويطيقا" Poetics و"النص" Text، وانتهاء بمجلتي "الخطاب والمجتمع" Discourse & Society و"دراسات الخطاب" Discourse Studies وكذا تحريري لكتاب "دليل تحليل الخطاب"Handbook of Discourse Analysis (١٩٨٥) وكتاب تقديمي آخر من جزأين هو "دراسات الخطاب: إسهام متعدد التخصصات" Discourse Studies: A Multidisciplinary Contribution (١٩٩٧)، حاولت دائمًا أن أطور وأحفز وأجمع وأوحد مجالات دراسة النص والحديث المختلفة والكثيرة تحت لواء علم بيني واحد جديد أطلقت عليه اسم "دراسات الخطاب".

وقد حاولت بهذا أن أعبر الفجوات، أولاً بين دراسة اللغة والأدب، ثم بين نحو الجملة والخطاب، وأيضًا بين النظريات التي تتناول العلاقات بين الفعل والخطاب، وبين الخطاب والإدراك، وأخيرًا بين الإدراك والمجتمع. وقد دعوت إلى مدخل أكثر توجهًا للمجتمع في سيكولوجية معالجة الخطاب الإدراكية، كما دعوت إلى مدخل إدراكي-اجتماعي في دراسات الخطاب السياسي-الاجتماعي النقدية. وقاومت وانتقدت تكوين المدارس والمذاهب، ودعوت بدلاً من ذلك إلى إسهامات متعددة التخصصات واسعة القاعدة، بدلاً من الاتجاهات نحو الاختزالية reductionism. إذ ينبغي أن تكون دراسات الخطاب واضحة نظريًا كما ينبغي أن تكون متباينة، تتكامل فيها كل المجالات ذات الصلة مثل اللغويات والدراسات التداولية وعلم النفس ودراسات الاتصال وغيرها من العلوم الاجتماعية.

ولحسن حظي أنني أستطيع من خلال المجلات ومن خلال تحريري وتأليفي للعديد من الكتب أن أؤثر في هذه العملية بعض الشيء، وان كان من الواضح أنني لا أستطيع القيام بذلك وحدي. وأيًا ما كانت المحاولات النظرية والتنظيمية فإن الهدف النهائي لا بد من أن يكون هو الإسهام في التحليل النقدي للمجتمع، بما في ذلك تدريس طلابنا تدريسًا نقديًا.

ومن النتائج الأخرى أن أعمالي تمثل العديد من التوجهات والمناهج والنظريات والاتجاهات البحثية؛ فقد انبعث أعمالي عن البويطيقا والسيميوطيقا من البنيوية الفرنسية، لكنني سرعان ما ركزت على اللغويات الحديثة، ثم على علم النفس الإدراكي وأخيرًا على العلوم الاجتماعية. وينتظم تحليل الخطاب العديد من المجالات والمناهج والمداخل، وقد تعلمت منها جميعا وما زلت أتعلم.

ومما يأسف له بعض قرائي كثيرًا أنني قد تجنبت دائمًا أن أحصر نفسي في مجال واحد أو مشكلة واحدة، وأنني أغير مجالاتي لكي أستكشف طرقًا جديدة ومشكلات جديدة في تطبيق تحليل الخطاب. والواقع أن كل ما أرجوه هو أن يصاب المزيد من الباحثين في تحليل الخطاب بتلك "الحماقة"، فيذروا تخصصهم الذي يشعرون فيه بأنهم على أرضهم ويبدأوا في استكشاف التخصصات المجاورة. إن الحدود الفاصلة بين التخصصات والعلوم هي التي تلاحظ فيها الظواهر الجديدة وتنشأ فيها النظريات الجديدة.

إن تحليل الخطاب بالنسبة لي — كما قد يكون واضحًا من الوصف السابق — هو مبحث متعدد التخصصات في الأساس فهو يشمل أبحاث اللغويات والبويطيقا والسيميوطيقا

والدراسات التداولية وعلم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والتاريخ والاتصال. ونظرًا لطبيعة الخطاب ذات الأوجه المتعددة، يجب أن تتكامل هذه الأبحاث المنتمية إلى تخصصات متعددة. ويجب أن نتوصل إلى نظريات تتسم بالتعقيد والقدرة على تفسير أبعاد الخطاب النصية والإدراكية والاجتماعية والسياسية والتاريخية. والحقيقة أن مشكلة مثل العنصرية لا يمكن أن تفهم تمام الفهم على ضوء علم واحد، أو بالإشارة إلى نظريات بسيطة.

وإذا أخذنا هذا البحث في صورته المتكاملة، أجدني قد تعلمت كثيرًا عن الخطاب خلال الخمسة والثلاثين عامًا الماضية. غير أنني في الوقت نفسه أدرك أن قدرا كبيرا من المعرفة التي لدينا هي معرفة منقوصة وليست موجهة في الاتجاه السليمة. ولا أخشى ارتكاب الأخطاء، ولست أرى هذا إلا مشكلة لا مفر منها في كل العلوم الجديدة والاستكشافات غير المسبوقة لمناطق لم يرتدها أحد من قبل، ما دمنا على استعداد للاعتراف بتلك الأخطاء فيما بعد، حينما تأتي أبحاث جديدة وتبين أننا كنا على خطأ. ومقارنة بـ "نحو النص" في بداية السبعينيات، فإن الدراسات الشكلية المعاصرة عن "بنية الخطاب" هي بالطبع أعمق وأشد تعقيدًا. ومقارنة بالنماذج التفاعلية والاجتماعية، ذات المدخل الإدراكي التبسيطي للنصوص والأحاديث المنتمية إلى عشرين عامًا مضت، فإن الأعمال الجيدة عن معالجة النصوص، ودراسات الخطاب السياسي — الاجتماعي — تعد أيضًا متقدمة تقدمًا كبيرًا.

وخلال أربعين عامًا هي عمر دراسات الخطاب الحديثة، تناول الدارسون كثيرًا من أجناس الخطاب المختلفة في العديد من المجالات الاجتماعية: فمنها الأجناس السياسية الإعلامية والتعليمية والقانونية وغيرها. وتضاعفت المستويات والأبعاد وكذا العناصر التحليلية، حتى صار تحليل الخطاب المعاصر أشد تعقيدًا بصورة لا تقبل المقارنة وأكثر دقة من الناحية التجريبية من تحليل الخطاب منذ أربعة عقود. وبينما كنا في الستينيات أفرادًا قلائل متخصصين في بضعة علوم مهتمين بدراسة الخطاب، فقد أصبح لدينا الآن آلاف الدارسين المتخصصين في كثير من العلوم والمنتمين إلى كثير من البلدان، يكتبون سنويًا آلاف الكتب، وعشرات الآلاف من المقالات في مئات من الموضوعات والمباحث الفرعية. ورغم أن دراسات الخطاب نادرًا ما تدرس أكاديميًا في أقسام أو برامج خاصة بها، فقد أصبحت من المباحث البينية الناضجة، بمجلاتها وكتبها ومؤتمراتها ومجالاتها الخاصة بها.

ومع ذلك، فما زال أمامنا الكثير مما ينبغي فعله: فلا تزال توجد مجالات لم تتطور التطور الكافي (كما هو الحال بالنسبة للعلوم السياسية للخطاب). والأهم هو أننا لم نشرع إلا الآن في دراسة الخطاب في الإطار الأليق به وهو إطار القضايا الاجتماعية الجادة، مثل العنصرية والتفرقة الجنسية. وفي اعتقادي أن القيمة الحقيقية في المجتمع لتحليل الخطاب بوصفه مبحثًا علميًا تعتمد على إسهاماته في حل مثل تلك المشكلات.

الدرس المستفاد

تختتم القصص التقليدية بعنصر خاص يطلق عليه أسماء مختلفة، مثل "العبرة" أو "الهدف الأخلاقي" أو "الدرس المستفاد"، إلى غير ذلك. ويبرز هذا العنصر معاني لا تتعلق بما مضى، ولكن تركز على أهمية القصة بالنسبة لليوم والغد. إن القصص تهدف إلى التسلية والترفيه، لكنها تهدف أيضًا إلى أن تعلم الآخرين ما تعلمناه من خبراتنا اليومية البارزة.

وليست الصفحات السابقة قصة بمعنى الكلمة، إلا أنها تدور حول ما فعلته في الماضي، وهي بالتالي تشكل جزءًا من تاريخ حياة فكرية. ولأنني تعلمت أيضًا من كل من تجاربي الشخصية والأكاديمية، فلا شك أن هذا السرد الوجيز لأنشطتي الأكاديمية على مدى الخمسة والثلاثين عامًا الماضية يحمل معه "عبرة" ما.

وليس معنى هذا أن في سيرتي الأكاديمية دروسًا وحِكمًا للباحث الناضج، لكننا نخرج منها ببضع ملاحظات متواضعة عن طريق إجراء البحث الأكاديمي ورؤيتي له في مجالات أنشطتي البحثية. وهذه الملاحظات هي بطبيعتها شديدة الخصوصية والذاتية، وليس المقصود منها على الإطلاق أن تكون بمثابة توصيات لشباب الباحثين؛ إذ توجد طرق ورؤى كثيرة للدراسة والبحث، كلها مشروعة وشائقة ومفيدة.

الطلاب

لم أشر في الصفحات السابقة إلى الطلاب، وكأن البحث لا علاقة له بهم. لأبدأ إذًا بالتأكيد على أن الطلاب لا غنى عنهم لا للمدرسين وحدهم، بل للباحثين أيضًا. فكثير من الأفكار التي طرحتها هنا كانت نتاج المناقشات داخل قاعات الدرس. إذ يعد الحوار والأسئلة النقدية من الطلاب النابهين من أفضل الوسائل لاختبار الأفكار البحثية. وإذا لم يفهم الطلاب ما نحاول أن ننقله إليهم، فلنا أن نثق أننا لم نفهم بعد المسألة التي نطرحها تمام الفهم. وإنني على اقتناع بأن أية نظرية،على الأقل في مجالنا، يمكن شرحها وتقديمها للطلاب. ومن أهم الأسباب التي دعتني إلى التأكيد المستمر على وضوح أسلوبنا في الكتابة رغبتي في أن أضمن أن تكون مقالاتنا وكتبنا ميسورة الفهم لجمهورنا الأساسي من القراء، وهو يضم طلابًا وباحثين من مجالات أخرى. وقد أصررت دائمًا — بوصفي مؤسسًا ورئيسًا لتحرير المجلات الدولية "بويطيقا" و"النص" و"الخطاب والمجتمع" و"دراسات الخطاب" — على أن يتجنب المساهمون في تلك المجلات أسلوب الكتابة الغامضة التي لا يفهمها إلا المتخصصون، وهو الأسلوب الشائع في بعض الدوائر الأكاديمية. ومن المهم تجنب الغموض في دراسات الخطاب النقدية، خاصة إذا أدركنا أن المعرفة الأكاديمية يجب ألا تقتصر على فئة قليلة من المحظوظين أو الواصلين أو المريدين الواثقين في أساتذتهم ثقة عمياء. إن أول ما يجب أن يفعله الباحث حين يكتب دراسة لإحدى المجلات أن يطلب من بعض طلابه المهتمين بموضوع بحثه أن يبدوا رأيهم فيما كتب.

وليست أعمالنا وحدها هي التي يجب أن تكون متاحة للطلاب، بل يجب أن نكون نحن أيضًا متاحين لهم. فمن بين الشكاوى العديدة للطلاب بشأن دراستهم الجامعية أن

كثيرًا من مدرسيهم نادرًا ما يكونون متاحين لهم — فهم مثلاً لا يردون على بريد الطلاب الإلكتروني ، ولا وقت لديهم لمقابلة الطلاب، أي أنهم بصفة عامة أساتذة "بعيدون" عن الطلاب. ومن الواضح أن مثل هذا السلوك لا يشجع الطلاب على الانخراط في مجال تخصصنا أو في الدراسة الجامعية بشكل عام.

عن المدارس والأساتذة

وما يصدق على علاقاتنا بطلابنا يصدق أيضًا على علاقاتنا بقرائنا (الآخرين). إن إتاحة البحث أمر أساسي لأي شكل من أشكال المعرفة الأكاديمية، وخاصة الدراسات النقدية، فبدلاً من أن يكون لنا قراء يعجبون بنا ويقلدوننا، يجب أن يكون لنا قراء يستطيعون أن يفهمونا وينتقدونا، وأن يتجاوزوا أعمالنا ليصيغوا أفكارًا جديدة غير مسبوقة. ولعل أكثر ما ضايقني في حياتي الأكاديمية تلك المذهبية التي تسم بعض "المدارس" النظرية، التي يتزعمها أساتذة لهم أتباع هم أقرب إلى العبيد منهم إلى العلماء ذوى الشخصيات المستقلة، الذين يسعون إلى استيحاء أفكار من مدارس أخرى. وينطبق هذا بصفة خاصة على "الأساتذة" الذين تتسم أعمالهم بقدر هائل من الغموض، حتى إن الطريقة الوحيدة لفهمهم هي تقليدهم — والملاحظ أن معظم هؤلاء الأساتذة من الرجال. ولدينا أمثلة على أخطاء نظرية صارخة ظلت لعقود دون تصويب، لا لشيء إلا لأن أتباع الأستاذ كانوا يكررون مثل تلك الأخطاء دون نقد ولم يكلفوا خاطرهم عناء البحث المستقل.

وحينما كان بعض الطلاب في خضم حماسهم للوصول إلى ما يبحثون عنه يركزون على أعمالي فقط، كنت أنصحهم دائمًا بألا يستشهدوا بأعمالي إلا عندما يستدعي الأمر ذلك، كما يفعلون مع غيري، مؤكدًا بصفة خاصة على أهمية البحث في أعمال الآخرين أيضًا. فلا يمكن لشخص واحد أن يتناول تناولاً وافيًا أية قضية مهمة في دراسات الخطاب النقدية، وبخاصة المشكلات الاجتماعية المعقدة مثل العنصرية، ولا أي موضوع نظري مثل الخطاب، وعلاقة مثل تلك الموضوعات بالمعرفة والأيديولوجيا.

المراجع:

(الكتب فقط) لقائمة من الأعمال المنشورة الكاملة انظر:

www.discourse-in-society.org

باللغة الإنجليزية:

Some Aspects of Text Grammars (The Hague: Mouton, 1972)

Pragmatics of Language and Literature (Ed.). (Amsterdam: North Holland, 1976).

Text and Context (London: Longman, 1977)

Discourse and Descriptions (with János Petöfi, Eds).(Berlin: De Gruyter, 1977).

Macrostructures (Hillsdale, N.J.: Erlbaum, 1980)

Studies in the Pragmatics of Discourse (The Hague: Mouton, 1981)

Strategies of Discourse Comprehension (with W. Kintsch; New York: Academic Press, 1983)

Prejudice in Discourse (Amsterdam: Benjamins, 1984)

Discourse and Communication (Ed.)(Berlin: de Gruyter, 1985)

Discourse and Literature (Ed.). (Amsterdam, Benjamins, 1985).

Handbook of Discourse Analysis (Ed.)(4 vols., London: Academic Press, 1985)

Communicating Racism (Newbury Park, CA: Sage, 1987).

Approaches to discourse, poetics and psychiatry (with Iris Zavala yMyrian Diáz-Diocaretz, Eds.). (Amsterdam: Benjamins, 1987).

Discourse and Discrimination (with Geneva Smitherman, Eds.). (Detroit, MI: Wayne State University Press, 1988).

News as Discourse (Hillsdale, NJ: Erlbaum, 1988).

News Analysis (Hillsdale, NJ: Erlbaum, 1988).

Racism and the Press (London: Routledge, 1991).

Elite Discourse and Racism (Newbury Park, CA: Sage, 1993).

Discourse, racism and ideology (La Laguna, RCEI Editores, 1997).

Discourse Studies. 2 vols. (Ed.). (London: Sage, 1997).

Ideology (London, Sage, 1998).

Racism at the Top (with Ruth Wodak, Eds.). (Klagenfurt: Drava Verlag, 2000).

Communicating Ideologies (with Martin Pütz, JoAnne Neff-van Aertselaer, Eds.). (Frankfurt: Lang, 2004).

Racism and Discourse in Spain and Latin America (Amsterdam: Benjamins, 2005)

In preparation: Context. A Multidisciplinary Theory.

باللغة الإسبانية (الكتب التي تحمل علامة النجمة (*) ليس لها نظير منشور بالإنجليزية):

Texto y contexto. (Madrid: Catedra, 1980).

La ciencia del texto. (Barcelona/Buenos Aires: Paidos, 1983).

*Las estructuras y funciones del discurso. (México: S glo XXI, 1981).

La noticia como discurso. Comprensión, estructura y producción de la información. (Barcelona, Paidos, 1990).

*Prensa, poder y racismo. (Mexico: Editorial Universidad Ibero-Americana, 1995).

*Racismo y análisis crítico de los medios. (Barcelona, Paidos, 1997).

Análisis del discurso social y político (with Iván Rodrigo M.). (Quito: Abya-Yala, 1999).

Discurso y literatura. Nuevos planteamientos sobre el análisis de los géneros literarios. (Madrid: Visor, 1999).

Ideología (Barcelona, Gedisa, 2000).

Estudios del discurso. 2 vols. (Barcelona, Gedisa, 2001).

Ideología y Discurso (Barcelona, Ariel, 2003).

Racismo y discurso de las élites (Barcelona, Ariel, 2003).

Discriminación étnica y racismo discursivo en España y América Latina (Barcelona: Gedisa, 2003).

Racismo y Discurso en América Latina (Barcelona, Gedisa, 2007)

باللغة الإيطالية:

Per una poetica generativa (Bologna, Il Mulino, 1976).

Testo e contesto (Bologna, Il Mulino, 1981).

*Il discorso razzista. La riproduzione del pregiudizio nei discorsi quotidiani. (Messina: Rubbettino, 1999).

Ideologie. Discorso e construzione sociale del pregiudizio. A cura di Paola Villano. (Roma, Carocci, 2004).

باللغة البرتغالية:

*Discurso, cognicão, interacão (São Paulo: Contexto, 1992).

Discurso, Notícia e Idoelogia. Estudos na Análise Crítica do Discurso. Porto: Campo das Letras.

باللغة الهولندية:

*Moderne literatuurteorie. Een experimentele inleiding. (Modern Theory of Literature. An experimental introduction). (Amsterdam: Van Gennep, 1970).

*Taal, Tekst, Teken. Bijdragen tot the literatuurtheorie. (Language, Text, Sign. Contributions to the theory of literature). (Amsterdam: Athenaeum, 1971).

*Het Literatuuronderwijs op school (Teaching literature at school). (Amsterdam: Van Gennep, 1977).

*Taal en Handeling. (Language and Action). (Muiderberg: Coutinho, 1978a).

*Tekstwetenschap. (Discourse Studies). (Utrecht: Het Spectrum, 1978b).

*Minderheden in de Media. (Minorities in the Media). (Amsterdam: SUA, 1981).

*Schoolvoorbeelden van Racisme. De reproductie van racisme in maatschappijleerboeken. (Textbook examples of racism. The reproduction on racism in social science textbooks). (Amsterdam: SUA, 1987)

*De Rasoel-Komrij Affaire. Een geval van elite-racisme. (The Rasoel-Komrij Affair. A case of elite racism). (Amsterdam: Critics, 1993).

باللغة الألمانية:

*Zur Bestimmung narrativer Strukturen auf der Grundlage von Textgrammatiken (with J. Ihwe, H. Rieser & J. Petöfi). (Hamburg: Buske Verlag, 1972). Second edition, 1974.

*Beiträge zur generativen Poetik. (München: Bayerischer Schulbuch Verlag, 1972).

*Textwissenschaft. Tübingen: Niemeyer, 1980.

باللغة الروسية:

*Jazyk, poznanie, kommunikatsia (Language, Cognition and Communication). (Moscow: Progress, 1989)

باللغة الصينية:

*Society, cognition and discourse. Beijing: China Book Company, 1993.

باللغة البولندية:

Dyskurs jako struktura i proces. (Ed.). (Warszawa: Wydawnictwo Naukowe PWN, 2001).

لمزيد من التفاصيل انظر قائمة الأعمال المنشورة بالموقع:

www.discourses.org